الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.23

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٣**

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سبارير (ليختنشتاين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البنود ٥٢ (ب) ومن ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع اللجنة مساء هذا اليوم إلى المتكلمين الـ١٣ المتبقين في إطار مجموعة ”آلية نزع السلاح“. وبعد ذلك مباشرة، ووفقا لبرنامج عملنا، تبدأ اللجنة المرحلة الثالثة والأخيرة من عملها، وهي البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال ٥٢ (ب) ومن ٩٠ إلى ١٠٦.

قبل أن أعطي أول المتكلمين في المناقشة الكلمةَ، أحث مرة أخرى جميع المتكلمين على مراعاة الوقت المحدد.

السيد سليمي (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للرئيس على الطريقة الممتازة التي يتولى بها إدارة المناقشات في اللجنة. ونؤكد له تعاوننا الكامل في مواصلة عملنا.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل اليمن باسم مجموعة الدول العربية، وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.22).

إن المجتمع الدولي يواجه تحديات أمنية عالمية متعددة تتطلب حلولا تعاونية ومتعددة الأطراف. وثمة تحديات مرتبطة بتدهور الأمن الدولي، وتفاقم التهديد الإرهابي بصورة مأساوية، لا سيما عودة التوترات والقلق إزاء قيام بعض الدول بتطوير برامج نووية يعتبرها المجتمع الدولي خطيرة. ومما يزيد الأمر سوءا حالة الجمود التي تنتاب آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح النووي،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

في حين يرتهن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بالضرورة بفعالية هذه الآليات.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الشلل الذي أصاب بعض أجزاء آلية نزع السلاح ولا نزال نرى أن هناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم في تنشيطها، ولا سيما فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من الصعوبات السابقة والحالية التي شهدها مؤتمر نزع السلاح، فإنه يبقى المنتدى الوحيد القادر على النهوض بالمصالح السياسية الوطنية من خلال التعاون المتعدد الأطراف لصالح الجميع.

إن الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح لا يتعارض مع التحديات الأمنية الجديدة ويقوض تحقيق نزع السلاح العام والعالمي فحسب، بل يتعارض أيضا وفي المقام الأول مع الزخم الذي ولّده اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي أول صك متعدد الأطراف ملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي تمّ التفاوض بشأنه في ٢٠ عاما. ونأمل أن يعزز بدء نفاذ هذه المعاهدة الجديدة حوارا شاملا وتعاونا دوليا متجددا من أجل تحقيق الهدف المرتقب بالفعل، أي نزع السلاح النووي، عن طريق تنشيط آلية نزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا مقتنعين تماماً بالأهمية الأساسية لعمل مؤتمر نزع السلاح بكامل طاقته وقدرته على الوفاء بمهمته بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح.

إن تحديات الانتشار لا تزال قائمة. وينبغي أن تبدي جميع الدول الإرادة السياسية، دون تمييز، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات ملموسة تحترم التوازن الذي يجب أن يسود في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بين المصالح الوطنية المحددة للدول الأعضاء والصالح المشترك للمجتمع الدولي.

وفي إطار هيئة نزع السلاح، فإن المملكة المغربية التي ترأست الفريق العامل المعني بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، ترحب باعتماد التوصيات الأربع عشرة بشأن تدابير عملية لاستعادة الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، لأول مرة منذ عشرين عاما تقريبا، في ختام دورة الهيئة لعام ٢٠١٧. وتشكل هذه التوصيات خطوة كبرى إلى الأمام ينبغي أن تساعد في الحد من التوترات وبناء الثقة، مما يسمح بمنع نشوب النزاعات وتسويتها والنهوض بتحقيق التنمية المستدامة.

ونحن نقدر إسهام مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، لا سيما المركز الإقليمي في أفريقيا، ومقرّه لومي، جمهورية توغو. ويشيد وفدي بالدور الذي يقوم به المركز اليوم. وأنشطته في القارة الأفريقية موضع تقدير، فهي تغطي عددا متزايدا من المواضيع المتصلة بالسلام ونزع السلاح تؤهّله لأن يصبح مركز خبرة في أفريقيا. وبالنظر إلى نطاق التحديات والمخاطر التي تهدد استقرار منطقة الساحل وغرب أفريقيا، بما في ذلك نتيجة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نعرب عن دعمنا الكامل لمركز لومي الإقليمي، وندعو الأمم المتحدة إلى تزويده بالموارد المالية والبشرية الكافية حتى يتمكن من أداء مهمته على خير وجه.

السيد الدعي (الكويت): في البداية، أود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجهود التي تبذلونها خلال رئاسة أعمال اللجنة هذا العام، مؤكداً على دوركم المهم في إدارتها مع بقية أعضاء المكتب.

كما يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به وفد جمهورية اليمن باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/72/PV.22).

تؤكد دولة الكويت على مواقفها الثابتة حول أهمية العمل المتعدد الأطراف بوصفه الطريق الأمثل للتصدي للتحديات المتعلقة بنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية باعتبارها أولوية للمجتمع الدولي نظراً لخطورة العواقب الإنسانية الوخيمة الناتجة

عن استعمال تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أهمية آليات نزع السلاح المتعددة وما تشكله من ركيزة أساسية وفقاً للولاية المحددة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، وهو ما يتطلب مواصلة جميع الدول بذل المزيد من الجهود والعمل على تعزيز الإرادة السياسية ذات الصلة، بما يسهم في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

تعرب دولة الكويت عن خيبة أملها حول استمرار حالة الجمود الذي تعاني منه أهم آلية من آليات نزع السلاح، وهو مؤتمر نزع السلاح، حيث يجسد غياب الإرادة السياسية لعدد من الدول الرئيسية فيه عائقا كبيراً عمد على عدم التوافق على جدول أعمال محدد، وذلك بالرغم من حيوية وحساسية المواضيع المدرجة فيه. وتؤكد دولة الكويت من جديد على ضرورة توافر المرونة الكافية لدى الدول الأعضاء لإحياء المؤتمر وكسر الجمود، لا سيما في ظل الظروف الراهنة المعقدة والمتمثلة في تزايد التهديدات واتساع حدة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويود وفدي التأكيد على ما تمثله هيئة نزع السلاح من أهمية بالغة وفرصة سانحة للتعرف على مختلف الأفكار والمبادرات والتوصيات بشأن ما يشغلنا جميعا من قضايا وتحديات في مجال نزع السلاح، وذلك تحقيقا للوصول إلى الغاية الأسمى وهي نزع السلاح والتخلص منه تماما.

ونرحب بالتطور الإيجابي الذي شهدته الدورة الماضية لهيئة نزع السلاح، ونؤكد في هذا السياق على ضرورة أن تبدي الدول الإرادة السياسية اللازمة والمرونة المطلوبة من أجل تمكين الهيئة من الوصول إلى اتفاق في الدورة المقبلة ونتائج إيجابية أسوة بالدورة الماضية، وتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها في مجال نزع السلاح.

وتؤكد دولة الكويت على أهمية إجراء استعراض شامل لآليات نزع السلاح وتحديثها في أقرب وقت. ومن هذا المنطلق، نرحب بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى ضرورة الانخراط بشكل بنّاء وإيجابي بهدف الوصول إلى توافق دولي حول الأهداف المرجوة لهذه الدورة الهامة. كما نتطلع إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي عام ٢٠١٨.

وفي الختام، يأمل وفد بلادي في استمرار الجهود الدولية المتعددة الأطراف لدعم آلية نزع السلاح من كافة الدول الأعضاء، وأن تبدي الدول النووية، بصفة خاصة، الإرادة السياسية اللازمة لتمكين اللجنة من الاتفاق على نتائج موضوعية خلال دورتها الحالية لضمان تجنيب العالم وشعوبه مخاطر الحروب والنزاعات المسلحة، تحقيقا للسلم والأمن الدوليين.

السيد لين (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.22).

إن تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار المجدية والقابلة للتحقق هي المحركات الدافعة لصون الأمن والسلم الدوليين ولما فيه الصالح الأعم للأجيال الحالية والقادمة على السواء. وتضطلع آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بدور أساسي في تحقيق تلك الأهداف.

وميانمار ما زالت تدعم مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة العالمية التفاوضية المتعددة الأطراف الدائمة الوحيدة في ميدان نزع السلاح، وما برحت تشارك فيه بنشاط منذ إنشائه. وإذا عدنا بالذاكرة إلى الوراء، فقد نجح مؤتمر نزع السلاح والهيئات السابقة في التفاوض على صكوك رئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وميانمار، كداعٍ للدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، فإنها تشاطر المجتمع الدولي الشعور نفسه بخيبة الأمل إزاء حالة

الجمود في مؤتمر نزع السلاح. بيد أن ميانمار لن تفقد الأمل في المؤتمر أبدا. وينبغي تعظيم الاستفادة من إطاره المؤسسي وتكوينه حتى اليوم، فضلا عن منجزاته السابقة، في جملة أمور. وإذ نتفهم شواغل الأمن الوطني للجميع، هناك حاجة ماسة إلى المرونة والإرادة السياسية المعززة لإعادة المؤتمر إلى المسار الصحيح كي يتسنى له الارتقاء إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي.

وما فتئ نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي أولوياتنا لعقود من الزمن. وفي حين أن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل أعلى الأولويات بالنسبة لميانمار، هناك حاجة متزايدة للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة الناشئة مثل أمن الفضاء الإلكتروني ونظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ويجب أن تجد هذه الشواغل مكانا لها في أعمال المؤتمر.

ومن دواعي الشرف والامتياز لميانمار إسهامها في أعمال مؤتمر نزع السلاح كرئيس للفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٧. ونشكر الميسرَين المشارِكَين على إسهاماتهما القيّمة. وعلى الرغم من اختلاف الآراء بشأن إنشاء وعمل الفريق العامل، فإننا نرى أنه يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد أجرينا مناقشات مفيدة وموضوعية بشأن جميع بنود جدول أعمال المؤتمر. ويجب أن نعمل على حل خلافاتنا من خلال المناقشات في مرحلة المفاوضات التمهيدية أولا. ونأمل أن تسهم المناقشات الهامة التي أجريناها هذا العام إسهاما كبيرا في عملنا خلال العام المقبل.

وترى ميانمار أن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ستتيح فرصة لتقييم ما أنجزناه وما لم نتمكن من إنجازه حتى الآن، واستعراض أداء وفعالية آلية نزع السلاح القائمة، فضلا عن دراسة التحديات الأمنية الناشئة لجدول أعمال نزع السلاح في المستقبل. ونرحب في هذا السياق بتوصيات الفريق العامل المفتوح العضوية التي أقرت بتوافق الآراء بشأن الأهداف المحتملة للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وجدول أعمالها.

ونثني على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لتمكنها من إعداد توصيات بشأن تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية وإنهاء جمود دام عقدين. ونشدد في الوقت نفسه على ضرورة تحقيق توافق في الآراء في العام القادم في الفريق العامل التابع للجنة بشأن توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونشدد على الدور الهام والقيم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عملنا في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وإسهامات البحوث المتعمقة التي يجريها المعهد مفيدة بشكل خاص للبلدان النامية ذات القدرات البحثية المحدودة، بما فيها ميانمار. وندعو الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بتقديم الدعم المالي للمعهد بأن تفعل ذلك.

ولا شك أن الإنجازات الحالية لألية الأمم المتحدة لنزع السلاح بعيدة عن توقعاتنا. ومن خلال التزاماتنا المشتركة وإرادتنا السياسية المتجددة، يمكننا إحياء هيكل نزع السلاح. وستسهم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بعد تنشيطها بالتأكيد في تحويل سيوفنا إلى محاريث ورماحنا إلى مناجل.

السيد هيرايث إسبانيا (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفدي تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.22).

في عصرنا هذا الذي يتسم بالتوتر وعدم اليقين في مجال الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار، بود بلدي أن يعرب عن عزمه بشكل خاص على دعم المؤسسات المتعددة الأطراف وآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونؤكد مجددا على ضرورة أن تصبح اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح

ومؤتمر نزع السلاح أكثر فعالية حتى يقدموا قيمة مضافة وحلولا ملموسة للتحديات التي نواجهها. ونحن كثيرا ما نرى علامات عدم الرضا عن نتائج كنا نود جميعا لو كانت أكثر طموحا.

ومع ذلك، تدرك إسبانيا أنه ينبغي لنا ألا نتهاون، وتدعو للتحلي بروح انتقادية وإبداعية. ويمكننا السعي إلى تحسينات ممكنة للحالة الراهنة ما دامت تلك التحسينات بناءة وواقعية. ولكن علينا ألا نقلل من شأن المؤسسات دون تقديم بدائل موثوقة وفعالة، لأنه في أوقات صعبة كهذه تكون الحاجة إلى الحوار وتبادل الرأي فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار أكثر من أي وقت آخر.

وتدل النتيجة المرضية للدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح على أن بوسعنا، إذا ما توفر الصبر والإرادة السياسية، أن نتغلب، ولو جزئيا، على تراكم العديد من الإخفاقات على مر السنين. ويبين ذلك أيضا أنه ينبغي لنا ألا نجعل المؤسسات ضحية لا داعي لها أو مبرر لسلبية الدول الأعضاء أو عجزها عن الاتفاق.

وهذا العام، تولت إسبانيا الرئاسة السادسة لمؤتمر نزع السلاح، ورغم الصعوبات، فقد تمكنت من تحقيق توافق مرضٍ في اعتماد التقرير النهائي. وعلى الرغم من استمرار الخلافاتً بين الوفود، أجرينا مناقشات موضوعية في عام ٢٠١٧ في الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما بشأن جميع البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ونشكر السفير لين، ممثل ميانمار، والميسرين المشاركين. وعلى الرغم من أنه لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح إغفال ولايته الصريحة للتفاوض بشأن المعاهدات، فلا يمكننا تجاهل تبادل الآراء والمواقف في المناقشات الفنية التي تعد أساسية لتحقيق ذلك الهدف.

ويدرك بلدي أن إعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى لا يزال هو المسألة التي تحظى بدرجة أكبر من النضج السياسي والتقني كهدف للمفاوضات.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن تعزيز ضمانات الأمن السلبية، كما أوصت خطة العمل التي وافق عليها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ستكون خطوة واقعية أخرى للمؤتمر، على أساس مبدأ الأمن الاستراتيجي وغير المنقوص للجميع. ويمكننا أيضا تحليل المسائل الجديدة المحتملة التي قد تنشأ في برنامج العمل، مثل الشفافية والتحقق.

وقاعدة توافق الآراء، وهي القاعدة الأساسية للمؤتمر، يجب أن تكون ممارسة جامعة تستجيب على نحو مرضٍ لجميع مصالح الدول الأعضاء. ويجب تفسير توافق الآراء علىً أنه السعي البنّاء للتوصل إلى اتفاق مشترك، وليس كإمكانية لاستخدام حق النقض الفردي الذي يقوض الولاية التفاوضية للمؤتمر. وسيكون من المناسب أيضا تبسيط أساليب عمل المؤتمر، فضلا عن زيادة عدد أعضائه بشكل معقول.

وأود أن أختم بياني، كما فعلت قبل يومين في الفريق المعني بآلية نزع السلاح الذي عقدناه في إطار نفس المنتدى، باستعادة كلمات الممثلة الخاصة لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، في جلسة عامة عقدت مؤخرا تحت الرئاسة الإسبانية للمؤتمر، حيث أكدّت أنه بعد فترة صعبة بصورة خاصة، وبالرغم من استمرار الخلافات بين الدول الأعضاء، توصلنا معا إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى اتخاذ قرارات سليمة في هذه الهئية. وكان توافق الآراء هذا بالفعل نقطة التقاء هامة، فنحن جميعا نريد العودة بالمؤتمر إلى ولايته الأصلية. وفي أيدينا القدرة على ذلك.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): إن أحد أعمق تطلعات البشرية هو تحقيق الأمن الدولي، وهو عنصر لا ينفصم في السلام. وهذا هو التأكيد الذي وضعت فيه الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الأساس لوجود أنشطة نزع السلاح والهدف النهائي للهيئات التي

أنشأتها تلك الدورة كجزء من آلية نزع السلاح. ولهذا السبب، يسرنا نجاح هيئة نزع السلاح في اعتماد توصيات الفريق العامل المعني بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

بيد أن فعالية آلية نزع السلاح ترتهن بأداء جميع أجزاء الآلية. ولذلك، فإننا نأسف بصورة خاصة لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتغلب على الشلل الذي أثر فيه لأكثر من عقدين.

وعلى الرغم من أن المؤتمر يضطلع كل عام بأنشطة، كما هو موضح في تقريره المقدّم إلى الجمعية العامة، فإنه يواصل عدم اعتماد أو تنفيذ برنامج عمل، ولم يستوف بعد الولاية التي أنشئ من أجلها. ولذلك، تتساءل المكسيك عمّا إذا كان بوسعنا أن نصنف تلك الأنشطة بوصفها عملا موضوعيا، ونؤكد أن هذا المنتدى مصاب بحالة من الجمود. وهذا الجمود يتعارض مع الروح البناءة والتقدمية لتعددية الأطراف والأمم المتحدة، وهذا أمر غير مقبول. والمكسيك تواصل دعم تلك المنتديات، نظرا لما توليه من أولوية عالية للغرض الذي أُنشئت من أجله.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الملتزمة بنزع السلاح والمهتمة بفعالية مؤسسية أكبر، ثمة ديناميات داخل المؤتمر تستفيد من الوضع الراهن، وتعيش تحت ستار التظاهر. ولذلك فإننا ندعو الأعضاء، ولا سيما الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، إلى ممارسة النقد الذاتي بشأن ما إذا كان لنا أن نظل مكتوفي الأيدي وأن نرى من الطبيعي ألا يؤدي منتدى متعدد الأطراف المهام الموكلة إليه جراء حالة الشلل التي أصابته منذ أكثر من عقدين.

ورغم أن المؤتمر قد أسهم بشكل كبير في تطوير ما يسمى بالحق في نزع السلاح، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه أنشئ وتم تصميمه في ظل التفكير السائد إبان الحرب الباردة وبنفس المعايير. وفي حين أن كثيرا من نظرائنا في هذه القاعة وفي منتديات أخرى يشيرون بيقين كبير إلى أن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ وأنه ما من إرادة سياسية تمكن هذا المنتدى من تحقيق إمكاناته، فإن مؤتمر نزع السلاح ليس ضحية الظروف الخارجية. ونعتقد أن من الضروري أن يتحمل أعضاء الأمم المتحدة المسؤولية عن تنفيذ النظام الداخلي الذي عفا عليه الزمن والذي يعيق الأداء الكامل للمؤتمر. ويشمل هذا تطبيق قاعدة توافق الآراء على أنها حق للنقض على كل من المسائل الإجرائية والموضوعية. وعلينا ألاّ نسمح بعد الآن بأن ينظر إلى توافق الآراء على أنه حتمية وليس باعتباره تطلعاً جماعياً مشروعاً للتوصل إلى اتفاقات واتخاذ إجراءات.

وخلال دورة عام ٢٠١٧، قرر المؤتمر، على غرار السنوات السابقة، أن يبقى مشغولاً بأنشطة، دون أن ينتقص من قيمتها الجوهرية، ليست بديلا عن الوفاء بولايته الواضحة: التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانونا بشأن نزع السلاح. ولهذا السبب، تمّ التفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية بنجاح واعتمدت في الجمعية العامة. إن الفريق العامل المعني بسبل المضي قدما، وهو واحد آخر من بين أفرقة العمل الكثيرة التي أنشأها المؤتمر، لا يعكس سوى نية بعض أعضائه في التظاهر بأن المنتدى يعمل وتبرير عمله، كما لو أن تلك الأنشطة كانت في الواقع عملا موضوعيا.

وفي حين تؤيد المكسيك وتشجع دائما المناقشات والمفاوضات بشأن نزع السلاح، هناك منتديات أخرى للتداول والترويج للمناقشات المخصصة، لا سيما هيئة نزع السلاح. ولذلك، نعتقد أنه بينما يشتت المؤتمر جهوده بهذا النوع من الأنشطة، فإنه يهدر موارده ويستنفد أيام عمل طويلة من جانب الوفود. ومعظم الجلسات العامة لدورة عام ٢٠١٧ كانت غير رسمية، وبالتالي لم يكن هناك حتى سجل لها. وإلى جانب كونها غير مجدية، فإن هذه الاجتماعات لا وجود لها، حتى في الخيال المتعدد الأطراف. وفي كل عام، تُعقد مرة أخرى، ويغتصب عمل اللجنة، دون حتى تقديم تقرير دقيق عن أنشطتها.

وبالإضافة إلى ما قلته للتو، فإن عدم مشاركة جميع البلدان في المؤتمر، وعدم مشاركة المجتمع المدني وضيق هامش المناورة المتاح للرئيس أو الرئيسة خلال فترة رئاسته لشهر واحد، بشكلان تحديات إضافية أمام المؤتمر في تلبية التوقعات التي أنشئ من أجلها. وينطبق هذا التفكير أيضا على أساليب عمل عناصر الآلية الأخرى، مثل الهيئة التي ينبغي أن تكون دوراتها الموضوعية أقصر وأكثر فعالية. ولذلك، يجب أن نستعرض مدى ملاءمة دورات السنتين، من بين خيارات أخرى.

سأقدّم النسخة الكاملة من بياني لإتاحته على بوابة الخدمات الإلكترونية الموفرة للورق PaperSmart.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.25.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب اللجنة الأولى بصفتي رئيس هيئة نزع السلاح وأن أعرض تقريرها عن دورة عام ٢٠١٧ (A/72/42).

عملا بالقرار ٨٢/٧١، اجتمعت هيئة نزع السلاح في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣ إلى ٢١ نيسان/أبريل، وواصلت النظر في بندي جدول الأعمال المعتمدين خلال دورتها لعام ٢٠١٥، وهما ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية“ و ”التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“. وعمل الوزير المستشار ويلمر منديز، من البعثة الدائمة لفنزويلا لدى الأمم المتحدة، رئيسا للفريق العامل الأول، الذي عُهد إليه بولاية بند ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية“. وعملت المستشارة لاشيزارا ستويفا، نائب الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة، رئيسا للفريق العامل الثاني، الذي عُهد إليه بولاية بند ”التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“.

وعقدت الهيئة ست جلسات عامة خلال دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧. وعقد الفريقان العاملان الأول والثاني ١٢ اجتماعا و ١٣ اجتماعا، على الترتيب، وانخرط كل منهما في مناقشات مستفيضة بشأن بند جدول الأعمال المنوط به. وفي ٢١ نيسان/أبريل، اعتمدت الهيئة تقارير اللجنة وفريقيها العاملين، ووافقت على تقديم نصوص التقارير إلى الجمعية العامة. وقدمت الهيئة إلى الجمعية العامة توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

كما عقدت الهيئة مناقشات غير رسمية وفقا للتكليف الوارد في القرار ٨٢/٧١ بشأن الموضوع الوارد في ورقة العمل A/CN.10/2016/WP.1: ”إعداد توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك عملا بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189)“.

واعتبرت بعض الدول الأعضاء أن المسألة ذات أهمية وأنه يتعين على الهيئة تناولها. وفي ذلك السياق، آمل أن يعتمد مشروع القرار A/C.1/72/L.25 بشأن تقرير هيئة نزع السلاح بتوافق الآراء.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن خالص تقديري لرئيسي الفريقين العاملين، السيد ويلمر منديز والسيدة لاشيزارا ستويفا، على كفاءتهما المهنية ومهاراتهما الدبلوماسية المتميزة. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المكتب والأمانة العامة على دعمهم، كما أشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة خلال المداولات، مما جعل التوصل إلى حل وسط أمرا ممكنا.

وهذا ما تقدمه تعددية الأطراف: التوافق وجلب النفع للجميع. وأشجع جميع الوفود على اتباع ذلك المسار. ”أيها

المسافر مترجلا، لا سبيل أمامك سوى آثار قدميك‘‘. وقد طبعنا آثار أقدامنا خلال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٧. فلنستمر في السير لمواصلة البناء على مسار التوافق.

وبصفتي الوطنية، أتناول بإيجاز آلية نزع السلاح.

(تكلمت بالإسبانية)

تؤكد الأرجنتين مجددا التزامها بآلية نزع السلاح، كما أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، والتي نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لانعقادها في غضون بضعة أشهر. وفي هذا الصدد، تود الأرجنتين أن تؤكد على إنجازات تلك الآلية، التي يرد ذكرها في عدد من الصكوك الدولية التي تشكل معالم هامة في القانون الدولي، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد برهنت آلية نزع السلاح، في العام الماضي وهذا العام على السواء، أنه متى توفرت الإرادة السياسية، يمكننا إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي.

وترحب الأرجنتين باعتماد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح لتوصيات بشأن أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وجدول أعمالها، وترى أنه جاء في الوقت المناسب تماما. وتدعم الأرجنتين أيضا الجهود الحالية لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح. كما تؤيد بدء مفاوضات على وجه الاستعجال لوضع صكوك قانونية دولية جديدة لتنظيم المسائل الأساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وترحب الأرجنتين بقرار مؤتمر نزع السلاح CD/2090 الذي أنشئ بموجبه الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما. وإذ نأسف لأن المناقشة لم تكن رسمية، وكذلك لعدم الاتفاق على تقرير نهائي، فإننا نقدر إنشاء هذه الهيئة لغرض إجراء مناقشات مفتوحة وبناءة بشأن المسائل التي ينبغي أن تكون موضوعا للعمل الموضوعي في إطار جدول أعمال المؤتمر. وتثني الأرجنتين على المناقشات القيّمة بشأن ضمانات الأمن السلبية فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالإعراب مجددا عن دعمنا للمجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لإسهاماتهما القيّمة في مجال الخدمات الاستشارية.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): ما فتئت روسيا تدعو إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وزيادة كفاءتها. فمكوناتها الثلاثة المترابطة والمتعاضدة – مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى – تجتمع على هدف واحد هو صون الأمن الدولي.

وترمي جهودنا الرئيسية إلى التغلب على الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وبدء مفاوضات بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعماله، وفقاً لولايته. وهذا هو الغرض من مقترح روسيا بالبدء في إعداد اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ومبادرتنا هذه لا تمس مصالح أي من الدول. فالقصد منها وضع صك جديد يكمل الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب المتصل بأسلحة الدمار الشامل ويسهم في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

ولا يزال اقتراحنا مطروحا على الطاولة، وكذلك مشروع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي يجمع بين البدء بمفاوضات تمهيدية بشأن اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي ومواصلة المناقشات بشأن مختلف جوانب نزع السلاح النووي. ونتوقع أن يستأنف النظر فيه أثناء المؤتمر في كانون الثاني/يناير.

ونرحب بالمشاركة الفعالة للوفود في مناقشة بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بإيجاد سبل المضي قدما، الذي يسعى إلى تحديد المواضيع المقبولة لجميع المشاركين والتي يمكن أن تصبح أساسا لبرنامج عمل توافقي. ونقدر كثيرا عمل رئاسة ميانمار تحقيقا لتلك الغاية.

ونتوقع أن يستند عمل مؤتمر نزع السلاح في المستقبل على الممارسات والمبادئ المكرسة في ذلك المحفل التفاوضي الفريد بشأن تحديد الأسلحة لدى إنشائه. ومهمة جميع المشاركين في المؤتمر تتمثل في السعي المشترك إلى إيجاد سبيل للخروج من المأزق، عوضا عن إثارة المزيد من الخلافات في عمله.

ونرى أن الختام الناجح للدورة الموضوعية الأخيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بادرة إيجابية. والعمل الذي تضطلع به الرئاسة البلغارية للفريق العامل المعني بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية يستحق بالغ الثناء. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩، تعتمد هيئة نزع السلاح الوثيقة الختامية بتوافق الآراء. ونحن مقتنعون بأن إمكانات ذلك المكون المتعدد الأطراف لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تستنفد بعد.

وعلى وجه الخصوص، نشكر الرئاسة الأرجنتينية لدورة الهيئة لعام ٢٠١٧ ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، فضلا عن شركائنا الصينيين والأمريكيين، على الاهتمام والمرونة في النظر في الاقتراح الثلاثي بأن تدرج في جدول أعمال الهيئة مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويحدونا الأمل في أن يعكس مشروع القرار A/C.1/72/L.25 بشأن تقرير الهيئة تلك المبادرة على نحو كاف، وأن تبدأ الهيئة اعتبارا من الدورة التالية العمل على هذا الموضوع البالغ الأهمية للأمن الدولي.

وأود أيضا أن أشيد بجهود إكوادور، كرئيس للفريق العامل المفتوح العضوية في التصدي للمهمة المعقدة المتمثلة في إيجاد قاسم مشترك بين مواقف الدول بشأن التحضير للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وقد نجح الفريق العامل في إعداد وثيقة متوازنة وشاملة، نرى أنها تشكل أساسا ممتازا للعمل المشترك في المستقبل على معالجة المسائل المعلقة.

والأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور ريادي في مجال تحديد الأسلحة. ويجب أن يفي كل مكون من مكونات آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح بالمهام الموكلة إليه بصورة مسؤولة وفعالة. وكدول أعضاء في الأمم المتحدة، يتعين علينا جميعا كفالة الظروف الملائمة لتمكين المؤتمر والهيئة واللجنة الأولى من تنفيذ ولاياتهم.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن نسعى إلى التوافق وأن نبدي الإرادة السياسية للمضي قدما نحو تحقيق نتائج إيجابية. وفي النهاية، ليس مستقبل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وسلاسة أداء مكوناتها وحدهما على المحك. فالسلام الدولي والاستقرار والأمن الاستراتيجيين أمور ترتهن بكل واحد منا وبنا جميعا. ويجب أن نعي ذلك دائماً.

السيد دافيسون (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان التالية: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، الفلبين، فنلندا، لاتفيا، المكسيك، ناميبيا، النرويج، النمسا، هايتي، هنغاريا، هولندا، اليابان وبلدي، كندا.

ومن بين الأغراض الأساسية للأمم المتحدة صون السلام والأمن الدوليين. وكان القصد من آلية نزع السلاح التي تطورت على مدى أكثر من ٧٠ عاما من وجود الأمم المتحدة هو

تحقيق ذلك الغرض. ولهذه الغاية، عملت الآلية جيدا، أو بشكل سيء، أحيانا بسبب أحداث خارجية ولكن دائما وأبداً، كان ذلك انعكاسا لمستوى الإرادة السياسية للدول الأعضاء. فكلما شاركت الدول الأعضاء واتفقت على مسار عمل، فإننا نحرز تقدما.

وعلى الرغم من أن آلية نزع السلاح قد حققت نتائج في الماضي، ظل النجاح بعيد المنال لسنوات عديدة. فالهيكل أصابه الضمور وحتى المناقشات باتت عقيمة ومتكررة. ومن بين المجالات التي لم توفق فيها آلية نزع السلاح قبولها الفاتر بأهمية الشمول الجنساني والآثار الجنسانية. وإذا كنا نقبل بأن صون السلام والأمن الدوليين مهمة ينبغي أن تتقاسمها جميع الدول بالتساوي، وهو مبدأ أساسي لنزع السلاح المتعدد الأطراف، ينبغي أن نقر أيضاً بأن السعي إلى تحقيق ذلك الهدف ينبغي تقاسمه بالتساوي من حيث تمثيل المرأة ومشاركتها في آلية نزع السلاح. لا بد للمنظمات الدولية أن تمثل المجتمع ككل، والطريقة التي تعالج وتناقش بها مسائل نزع السلاح تتأثر بمن الذي يشارك في المناقشة.

وبالمثل، عند النظر إلى بعض المسائل الرئيسية التي تتناولها آلية نزع السلاح، مثل الأسلحة النووية والألغام المضادة للأفراد أو استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، لا بد لنا أن ندرج أو نبيّن تلك المجموعة من الأدلة التي لا سبيل إلى إنكارها بشأن الآثار الجنسانية المتباينة لكثير من هذه الأسلحة. ولنأخذ مثالا واحدا، فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها غير المشروع يمكن أن يسهم في العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات. وتحسين الجوانب الجنسانية في مجال نزع السلاح ليس مسألة سهلة بالتأكيد. وفي ضوء ذلك، نرحب بإدراج منظور جنساني في عدد من قرارات اللجنة الأولى هذا الخريف. وهناك الكثير مما يمكن القيام به، ونشجع جميع مقدمي مشاريع القرارات الرئيسيين على اعتماد النهج الشامل ذاته في قراراتهم من خلال تقييم الأبعاد الجنسانية.

وهذه مسألة لا تهم اللجنة الأولى وحدها. وينبغي للوثائق الختامية لاجتماعات الدول الأطراف أيضا مراعاة المنظور الجنساني. بل إننا نعتقد أنه ينبغي أن تتضمن جميع صكوك نزع السلاح منظورا جنسانيا.

إن دولنا ملتزمة بمساعدة آلية نزع السلاح على العمل بكفاءة وفعالية تحقيقاً لمصلحة جميع الدول وجميع الأشخاص. ونلتزم أيضا بالعمل من أجل التوصل إلى تمثيل متوازن للرجال والنساء في آلية نزع السلاح وجعل المنظور الجنساني جزءا يوميا من مناقشاته ووثائقه بحيث يصبح ما بدأ كقاعدة هو الأمر المعتاد.

السيدة كين (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): متابعة للبيان المشترك الذي أدلى به زميلي الكندي للتو، وبالإشارة إلى البيان الممتاز الذي أدلت به بلدان الجماعة الكاريبية يوم الاثنين الماضي، والذي سلط الضوء على أهمية اعتبارات المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح، أود أن أغتنم هذه الفرصة لمواصلة استكشاف مسألة مشاركة المرأة وانخراطها في آلية نزع السلاح.

في السنوات الأخيرة، عمل المجتمع الدولي على تعزيز تمثيل المرأة ودورها في تحقيق السلام والأمن. وقد أُحرز تقدم ملحوظ مؤخراً في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويرحب وفدي بإدراج إشارة في معاهدة حظر الأسلحة النووية تشدد على أهمية مشاركة المرأة في مناقشات نزع السلاح. وهذه هي المرة الأولى التي تدرج فيها إشارة من هذا القبيل في اتفاق دولي لنزع السلاح. وعلاوة على ذلك، نرحب أيضا بالموجز الوقائعي لرئيس اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ في وقت سابق من هذا العام، والذي يحث الدول الأطراف

على العمل بفعالية من أجل تحسين الحالة فيما يتعلق بالمشاركة المتساوية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، وبعد ١٧ عاما من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لاتزال مشاركة المرأة في المنتديات التفاوضية الدولية وعمليات السلام أدنى من مشاركة الرجل في معظم الهيئات. وفي العام الماضي، مولت أيرلندا دراسة بحثية هامة عن الاعتبارات الجنسانية والتنمية والأسلحة النووية قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد القانون الدولي والسياسات، أبرزت الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة وانخراطها في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، فضلاً عن تسليط الضوء على المعلومات المتعلقة بالأثر الجنساني للإشعاع المؤين. وبينت الدراسة أن تمثيل المرأة منقوص بشكل كبير في المنتديات المتعددة الأطراف التي تركز على الأمن، مع تصدر اجتماعات اللجنة الأولى ومعاهدة عدم الانتشار للقائمة في هذا الجانب. والاختلال في اللجنة الأولى واضح. ويكفي المندوبين أن ينظروا حولهم في القاعة ليروا ذلك بأنفسهم.

وتبين الدراسات أن التنوع واختلاف الرؤى يجعل قدرة الفريق على التوقع وحلِّ المشاكل أكثر فعالية. وباعتبار أن تحقيق الأمن أمر في مصلحتنا جميعا، لا بد من الاستماع إلى كل الأصوات إذ نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اتفق عليها قادة عالمنا قبل سنتين.

وقد اعتادت الدول على ترديد كيف أن منتديات نزع السلاح المختلفة يمكن أن يصيبها الجمود. إن تحسين انخراط المرأة ومشاركتها يمكن أن يوفر منظورات جديدة ويضخ المزيد من الزخم في عملنا – العمل الذي يكتسي أهمية أكبر ونحن مقدمون على دورات استعراض هامة ومقبلون على احتفالات تاريخية بالذكرى السنوية لاتفاقياتنا ومعاهداتنا. إن مساعدة المشارِكات المؤهلات ورعايتهن مثال واحد على السبل التي يمكننا من خلالها تنشيط المناقشة، آخذين في الاعتبار أيضا التنوع الجنساني في تشكيل الوفود وأفرقة الخبراء. وفي الحالات النادرة التي يكون فيها جميع أعضاء الفريق من الإناث، يبدو الأمر مثيراً للدهشة. ونعتقد أنه ينبغي أن يثير فريق أعضاؤه كلهم من الذكور ردّة الفعل نفسها. وفيما يتعلق بمعالجة الاختلال القائم، نشجع جميع الدول على اعتبار مشاركة المرأة وانخراطها في مناقشات نزع السلاح هدفا أساسياً عوضا عن أن يكون مرغوبا.

فلنعمل معا لضمان ألا تكون الاتفاقات التي وقعنا جميعا عليها قاصرة لافتقارها إلى المنظور. ولنكن استباقيين موجهة جهودنا إلى إيجاد الحلول في مساعينا لاستكشاف كيف يمكننا زيادة تعزيز مشاركة المرأة وانخراطها في نزع السلاح، واستخدام وكالة المرأة كقوة إيجابية للتغيير لصالح الجميع.

السيد بخشي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.22).

إن الطابع الحساس لمسائل نزع السلاح وصلتها الوثيقة بالمصالح الأمنية الوطنية العليا للدول يتطلب النظر فيها من خلال عملية غير تمييزية وشفافة وشاملة وقائمة على التوافق داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ولهذا السبب، تعترف الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بأهمية النظر في هذه المسائل على نحو منصف ومتوازن من أجل ضمان حق كل دولة في الأمن وحتى لا تحصل أي دولة منفردة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على امتيازات دون سواها من الدول. وعليه، فإن إيران تعلق أهمية كبيرة على مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للمفاوضات في ميدان نزع السلاح، وتؤكد على الأهمية الحيوية واستمرار الصلاحية لآلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

واستنادا إلى أساليب عملهما والنظام الداخلي القائم، ولا سيما قاعدة التوافق في الآراء، فقد تمكن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح من وضع صكوك عالمية تاريخية في الماضي. وهذا يبرهن على أهمية ولايتهما وكفاءة وفعالية النظام الداخلي، وخاصة قاعدة التوافق.

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لإخفاء الطابع السياسي للجمود في آلية نزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، خلف ستار المسائل الفنية مثل ما يختص بنظامه الداخلي، فإن ما تبدو لنا مسائل إجرائية هي في الواقع مسائل سياسية. فالآلية بحد ذاتها وهيكلها ونظامها الداخلي أبرياء من ذلك تماما. وبالتالي، فإن وصمها بعدم الفعالية ليس سوى إحالة للوم. ولا شك أنه في غياب الإرادة السياسية الحقة، حتى أفضل آليات نزع السلاح ستكون غير فعالة تماما.

ولذلك، نعتقد أن المشكلة الرئيسية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح، هي الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية لدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والمدافعين عنها، لأنهم غير مستعدين للموافقة على برنامج عمل متوازن وشامل يقوم على ترتيب الأولويات. فإذا ما نحّت تلك الدول مواقفها المتصلبة جانبا، سيثبت مرة أخرى أن الآلية لا تزال تعمل بشكل سليم وفعال.

وفي ذلك الصدد، وإذ نؤكد من جديد على أهمية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في مجال نزع السلاح داخل الأمم المتحدة، فإننا نود أن نشدد على أن اعتماد هيئة نزع السلاح لتوصيات بشأن تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية نتيجة للموقف المرن لحركة بلدان عدم الانحياز وعجزها عن اعتماد توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بسبب الموقف المتصلب لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إنما يثبت مرة أخرى الدور المهيمن للإرادة السياسية في عمل آلية نزع السلاح.

إن تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح القائمة هي هدف مشترك ومسؤولية مشتركة، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية الشاملة. ولذلك، يتعين على دول بعينها حائزة للأسلحة النووية إعادة النظر في مواقفها المتصلبة داخل مؤتمر نزع السلاح – الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح – لتمكينه من الوفاء بولايته التفاوضية. وذلك أمر في غاية الأهمية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي – أعلى أولويات المجتمع الدولي.

وكمشارك فعال في مفاوضات معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي صوتنا مؤيدين لاعتمادها، ستواصل إيران دعم هدفها العام. وريثما يتخذ أي قرار بشأن التوقيع على هذه المعاهدة، فإن جميع التزاماتنا القانونية ومواقفنا السياسية بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ستبقى دون تغيير ولن تعتبر قد تأثرت بسبب مشاركتنا في المفاوضات بشأنها. ونحن ننظر إلى المعاهدة على أنها خطوة إلى الأمام في مجال نزع السلاح النووي.

وفي الوقت نفسه، نرى أنه ينبغي استكمالها. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة بدء المفاوضات مبكرا بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي ما فتئت الجمعية العامة تدعو إليه لسنوات. ذلك هو الخيار العملي الوحيد لوضع عملية نزع السلاح النووي في الاتجاه الصحيح.

ويؤيد وفدي موقف حركة بلدان عدم الانحياز بشأن التطبيق الصارم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تكوين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وأفرقة الخبراء الحكوميين في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، ونحث الأمين العام على اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان تحقيق ذلك.

في الوقت نفسه، وكمشارك في برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح في عام ٢٠١٧، أود تسليط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به البرنامج في تدريب الدبلوماسيين الشباب في مجال نزع السلاح. ولا شك أنه إسهام قيّم يزيد من المهنية في محافل نزع السلاح، وسنواصل دعمه.

وإيران مستعدة للتعاون بشكل بنّاء، في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، مع جميع الدول المعنية تحقيقا لمصالحنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.57.

السيدة دريس (ماليزيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أما وقد انتهينا من مناقشاتنا بشأن المجموعة المواضيعية، فإنني ألتمس المعذرة من الرئيس واللجنة راجية السماح لماليزيا بإن تقدم للجنة مرة أخرى، في دورتها الحادية والعشرين على التوالي، مشروع القرار المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“ A/C.1/72/L.57، حيث لم تتح لنا الفرصة للقيام بذلك في الأجزاء الأولى من هذه المناقشة.

لا يزال وفدي مقتنعاً بأن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها تشكل معلماً هاماً في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقرار المحكمة المؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ سيظل قرارا حازما في ميدان نزع السلاح النووي، إذ كان ولا يزال يشكّل نداء قانونيا ورسميا لإزالة الأسلحة النووية.

ونود أن نذكّر بما خلصت إليه المحكمة بالإجماع من أن هناك التزاماً قائماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة – كما يرد في الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار. وقد قمنا بتحديث مشروع القرار أقرارا بالمعلم الهام الذي حققه المجتمع الدولي هذا العام، أي اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي هذا السياق، نود أن نثني على منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لما قدمته من إسهامات من أجل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومرة أخرى نثني على الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية ونهنئها مرة أخرى لفوزها بجائزة نوبل للسلام لهذا العام.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن قرار محكمة العدل الدولية لا يقتصر على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل وأهم من ذلك أنه يمثل إعلانا عالميا لعزمنا الجماعي على تحقيق تطلعاتنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونرى أن هذه المعاهدة تتماشى مع قرار محكمة العدل الدولية وتتسق مع التزام الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ونرى أن التحديثات التي أُدخلت على مشروع القرار هذا العام تعكس الحاجة إلى دعوة جميع البلدان للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهو ما دعت إليه فتوى محكمة العدل الدولية. ولذلك، تهيب الفقرة ٢ من المنطوق بجميع الدول أن تنخرط في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في إطار رقابة دولية صارمة فعالة، بما في ذلك بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ونسلّم بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تشكل خطوة أولى وجزءا من نهج شامل لنزع السلاح النووي، ما دامت قد أعيقت كل الجهود الأخرى لنزع السلاح النووي بسبب عدم وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويصبح الأمر أكثر أهمية عندما يقترن بالحاجة إلى حث الدول غير الأطراف في معاهدة عدم

الانتشار على العمل معنا أيضاً في مجال نزع السلاح النووي، مع الأخذ في الاعتبار أن الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ما زالت لها نفس الصلاحية مثلما كانت قبل عقدين.

واستنادا إلى الحقائق المتغيرة، يجب احترام دعوة الدول إلى تنفيذ ما طلبته محكمة العدل الدولية. ولذلك، نرى أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تستمر في متابعة قرار محكمة العدل الدولية بعمل ملموس. وسعيا إلى حشد أكبر تأييد ممكن، قام وفدي بتحديث الفقرات التي تقر بهذا الواقع المتغير وأدخل تعديلات على التحديثات الفنية.

يشارك في تقديم مشروع القرار ٥٥ وفدا حتى الآن. وباسم مقدمي مشروع القرار، نعرب عن تقديرنا الجماعي للأمين العام على تقريره عن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الوارد في الوثيقة A/72/321. ونود أن نعرب أيضاً عن امتناننا وشكرنا للدول الأعضاء التي أسهمت في تقرير الأمين العام من خلال تقديم المعلومات المطلوبة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٨/٧١.

وما فتئت فتوى محكمة العدل الدولية تمثل إسهاما كبيرا في مجال نزع السلاح النووي. وسياقها الإنساني يفسح المجال لحجة أخلاقية في الدعوة إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويجب ألا نغفل أهمية التحلي بالإرادة السياسية والشجاعة الأدبية في ثبات الموقف صوب تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، خصوصا في ضوء الأثر الإنساني للأسلحة النووية.

وختاما، فإننا إذ ندخل مرحلة البت في مشاريع القرارات في اللجنة الأولى، من خلال المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا ودعمه، ستوضح الدول الأعضاء أنها تشاطرنا قناعتنا بأن فتوى المحكمة تمثل تطورا هاما وإيجابيا في مجال نزع السلاح النووي في سياق العملية المتعددة الأطراف. ويجب أن نواصل تشاطر هذا الاقتناع بصورة جماعية في اللجنة والتطلع إليه وتعزيزه من أجل الصالح العام للبشرية.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز انظر A/C.1/72/PV.22).) كما يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كندا قبل دقائق قليلة باسم مجموعة من البلدان بشأن إدراج منظور جنساني في مناقشاتنا وقراراتنا.

وأود أن أرحب بالإحاطات الإعلامية التي قدمها في بداية هذه المناقشة المواضيعية رئيس مؤتمر نزع السلاح، ورئيسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (انظر A/C.1/72/PV.21))

لقد أعربنا جميعا خلال مناقشاتنا عن شعورنا بالإحباط إزاء الشلل القائم في بعض الهيئات التي تشكل جزءا من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويمثل هذا الشلل واقعا مؤسفا لا يمكن تجاهله. وفي الوقت نفسه، يجب أن نرحب ببعض التقدم الهام الذي أحرز في العام الماضي. فقد شهدنا اعتماد توصيات بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية في إطار هيئة نزع السلاح، والتي من أجلها نثني على رئيسة الهيئة، غابرييلا مارتينيك، ومنسقة الفريق العامل المناظر، السيدة لاشيزارا ستويفا. كما شهدنا اعتماد الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتوصيات المتعلقة بالأهداف وبرامج العمل الخاصة بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت لهذا الغرض.

كما لا يمكننا أن ننسى أن اللجنة الأولى للجمعية العامة هي أيضا جزء من آلية نزع السلاح، وبالرغم من أنه يمكن القول إن هناك قصورا وتكرارا في مناقشاتنا السنوية، فإن الدورة الحالية قد جلبت أفكارا وعناصر جديدة للمناقشة. ولا يفوتني أن أشير إلى الحالة المالية الأكثر استقرارا في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، رغم أنه لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز إجراءات عمله وضمان استقلاليته وفقا لنظامه الأساسي.

ومع ذلك، فالحقيقة هي أنه على الرغم من الجهود التي بذلها رؤساء مؤتمر نزع السلاح، لا يزال غير قادر على الاتفاق بشأن برنامج عمله، وهذا هو الحال منذ عدة عقود. وتركز اجتماعاته على المداولات التي عادة ما تكون مثيرة للاهتمام، إلا أننا نتفق على أنها لا تفي بولايته التفاوضية. وفي إطار هيئة نزع السلاح، رغم الجهود التي يبذلها منسق الفريق العامل، ويلمير ميندیث غراتيرول، تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بنزع السلاح النووي هذا العام بعد عدة أسابيع من المفاوضات، الأمر الذي يفضي بنا إلى ملاحظة مثيرة للاهتمام تتمثل في أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف يُجري مناقشات حاليا وأن هيئة نزع السلاح في نيويورك تُجري مفاوضات حاليا، وهو ما يقوض الولايات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى حد كبير. والحقيقة هي أن التوزيع التقليدي للعمل بين جنيف ونيويورك في ميدان نزع السلاح ليس واضح المعالم، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار في المناقشات المقبلة بشأن الآلية.

وفي الختام، أود أن أدلي بتعليق موجز بشأن توافق الآراء. لا يزال وفد إكوادور يعتقد في أهمية توافق الآراء في مجال نزع السلاح، ولكننا، بطبيعة الحال، نشير إلى المفهوم الإيجابي لتوافق الآراء، الذي ينطوي على الالتزام المشترك للجميع بالنهوض بجميع الأهداف المشتركة وتحقيقها من خلال اتباع مسار مشترك نسعى فيه إلى فهم موقف أحدنا الآخر. ونعتقد أن خسارة توافق الآراء الآن لمصداقيته بصورة كبيرة يأتي نتيجة لإساءة استخدام وسوء فهم ما ينطوي عليه المفهوم فعلا. إن توافق الآراء لا يعني ولا يمكن أن يعني الموافقة على حق نقض عالمي أو الاعتراف به، ولا يمكن تعريفه بأعمال لا تسعى سوى لحرمان الغالبية العظمى من المجتمع الدولي من القدرة على إحراز تقدم في تحقيق أهداف نزع السلاح.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة ”آلية نزع السلاح“.

تشرع اللجنة الآن في المرحلة الثالثة والأخيرة من عملها، وهي البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار البنود ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، ستسترشد اللجنة بالأوراق غير الرسمية التي تصدرها الأمانة العامة وتتضمن مشاريع القرارات والمقررات التي يُبت فيها كل يوم. وقد تم تعميم الورقة غير الرسمية A/C.1/72/INF/1/Rev.2، وتم نشرها على جدار غرفة الاجتماعات. ونبت أولا في مشاريع القرارات والمقررات في إطار كل مجموعة مدرجة في تلك القائمة. وستتولى الأمانة العامة تنقيح الورقة غير الرسمية بشكل يومي بغرض تحديث مشاريع القرارات والمقررات التي يمكن البت فيها في كل واحدة من جلساتنا المتبقية. وأُبلغت بتقديم طلب إضافي للتصويت منذ صدور الورقة غير الرسمية A/C.1/72/INF/1/Rev.2. ويوجد المزيد من المعلومات بشأن ذلك الطلب في مكتب الأمانة العامة إلى يسار المنصة.

وقبل المضي قدما، أقترح اتباع الإجراءات نفسها التي اعتمدتها اللجنة في الدورات السابقة فيما يتعلق بتصريف الأعمال أثناء هذه المرحلة من العمل. وهذا يعني أن نتبع العملية الراسخة التي تتألف من أربع خطوات، هي: أولا، البيانات العامة في إطار كل مجموعة؛ ثانيا، تعليل التصويت قبل البت في مشاريع القرارات أو المقررات؛ ثالثا، اتخاذ إجراءات بشأن مشاريع القرارات أو المقررات؛ رابعا، تعليل التصويت بعد البت فيها. وفي إطار كل مجموعة محددة لأي يوم من الأيام، ستقوم اللجنة أولا بالاستماع إلى البيانات العامة. وفي الوقت نفسه، ستتاح للوفود فرصة أخيرة لعرض مشاريع القرارات أو المقررات الجاهزة للبت فيها في ذلك اليوم أو في جلسات لاحقة. وأرجو أن تكون موجزة قدر الإمكان.

وبعد ذلك، ستتاح الفرصة للوفود الراغبة في تعليل مواقفها بشأن أي مشروع من مشاريع القرارات أو المقررات في إطار مجموعة ما، وذلك في مداخلة واحدة قبل أن تشرع اللجنة في

البت في تلك المشاريع، الواحد تلو الآخر ودون أي انقطاع. وأود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، يقتصر تعليل التصويت على ١٠ دقائق. وبالنظر إلى أنه لا توجد أحكام للإدلاء ببيانات عامة قبل التصويت، أطلب إلى الوفود أن تقصر مدة بياناتها العامة على خمس دقائق. وسيستخدم جرس التنبيه لتنظيم وقت جلساتنا.

وفقا للمادة ١٢٨ من النظام الداخلي،

”بعد أن يُعلن الرئيس بدء عملية التصويت، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلاَّ لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت“.

وفي حالة وجود خطأ في التصويت، على الوفود الراغبة في تسجيل نيتها تجاه تصويتها الأصلي ألاّ تعطل عملية التصويت بطلبها إجراء تصويب على تصويتها عن طريق طلب الكلمة. بدلا من ذلك، ينبغي لها الاتصال بالأمانة العامة لتوضيح نيتها في التصويت الأصلي، الأمر الذي سيدرج في المحاضر الرسمية.

وما أن تفرغ اللجنة من عملية البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات التي تتضمنها مجموعة بعينها مدرجة في الورقة غير الرسمية لليوم الذي تعقد فيه الجلسة، ستتاح الفرصة أيضا للوفود الراغبة في تعليل مواقفها أو تصويتاتها بعد عملية البت في تلك المشاريع. وعلى غرار التعليلات الموحدة للتصويت قبل التصويت، يطلب إلى الوفود أن تقدم تعليلاتها في بيان واحد.

وأيضا وفقا للمادة ١٢٨ من النظام الداخلي، لا يسمح لمقدمي مشاريع القرارات والمقررات بالإدلاء بأي بيانات تعليلا لتصويتهم سواء قبل البت فيها أو بعده. ولكن سيسمح لهم بالإدلاء ببيانات عامة في بداية النظر في مشاريع القرارات والمقررات في إطار مجموعة ما قيد النظر.

ويُرجى من الوفود التي ترغب في إجراء تصويت مسجل بشأن أي مشروع قرار أو مقرر، أن تُبلغ الأمانة العامة بنيتها تجاه ذلك في أقرب وقت ممكن، وقبل بداية الجلسة في ذلك اليوم. وكذلك يُرجى من جميع الوفود التي ترغب في إرجاء البت في أي مشروع قرار أو مقرر أن تُبلغ الأمانة العامة بذلك قبل يوم واحد على الأقل من الموعد المقرر للبت فيه. ومع ذلك، أناشد جميع الوفود بذل كل جهد ممكن لعدم تأخير العمل.

وبغية التأكد من أن جميع الوفود تدرك إدراكا تاما عملية مراحل البت في مشاريع القرارات والمقررات، فقد أعدت الأمانة العامة ورقة معلومات مماثلة لتلك التي جرى تعميمها في السنوات السابقة بشأن القواعد الأساسية للبت فيها. وتمّ أيضا تعميم هذه الورقة في القاعة.

ومن خلال تعاون الأعضاء تعاونا كاملا، أعتزم اتباع الإجراء الذي أشرت إليه للتو، من أجل كفالة الاستخدام الكامل والفعال للوقت المتبقي في هذه المرحلة الأخيرة من عملنا.

هل لي أن اعتبر أن اللجنة ترغب في مواصلة العمل على هذا النحو؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات والمقررات المدرجة في إطار المجموعة ١، ”الأسلحة النووية“، على النحو الوارد في ورقة اليوم غير الرسمية A/C.1/72/INF/1/Rev.2.

ووفقا للممارسة السابقة، إذا لم ينته البت في مشاريع القرارات والمقررات المدرجة في الورقة غير الرسمية لجلسة بعينها، ستستكمل اللجنة أولا العمل بشأن المشاريع المتبقية في الورقة غير الرسمية قبل بدء العمل بشأن المجموعة التالية.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب إمّا في الإدلاء ببيانات عامة أو في عرض مشاريع قرارات جديدة أو منقحة في إطار المجموعة ١ ”الأسلحة النووية“.

وأذكّر جميع الوفود مرة أخرى بأن مقدمي مشاريع القرارات والمقررات يمكنهم أن يدلوا ببيانات عامة في بداية النظر في المشاريع في إطار المجموعة، ولكن لا يجوز لهم الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل البت أو بعده. وتقتصر مدة البيانات على خمس دقائق.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني حقا أن أخاطب أعضاء اللجنة الأولى بشأن مشروع القرار المنقح المعنون ”اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية“، الذي شارك وفد بلدي في تقديمه لتبت فيه اللجنة (A/C.1/72/L.36).

وكما تدرك اللجنة، نحتفل كل عام باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في ٢٩ آب/أغسطس، بتأييد كامل من كل رئيس للجمعية العامة منذ تحديد ذلك الموعد. لكن مكتب الرئيس طلب منا تحديد اليوم كمناسبة صدر بها تكليف، وهو ربما ما تم إغفاله عند عرض مشروع النص أمام اللجنة الأولى في عام ٢٠٠٩. وقد اعتمدته جميع الوفود بالإجماع حينئذ واتسم بعدد كبير من المقدمين.

وليوم ٢٩ آب/أغسطس أهمية تاريخية بالنسبة للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم ولملايين الأشخاص الذين عانوا مآسي كبيرة. وباتخاذ القرار ٣٥/٦٤، أكدت جميع البلدان بصوت قوي إنه لا مستقبل لهذا النوع من التجارب على كوكب الأرض. وآمل أن نتمكن من الاستمرار في التحدث بصوت واحد وقوي. ومن الواضح أن إنهاء التجارب النووية يمثل شاغلا عالميا يدعو إلى التزام وعمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونحن ملتزمون بمصير مشترك. وعندما نتكلم عن أهداف التنمية المستدامة، نشير إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وعندما نتكلم عن نزع السلاح، ينبغي لنا أن نقول إننا يجب أن نحرص على بعضنا البعض من أجل إنقاذ الشعوب وهذا الكوكب الثمين. ومن الضروري أن نضع حدا لتجارب الأسلحة النووية من أجل سلامة وأمن البشرية.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري مسبقا للوفود التي ستتخذ قرارا إيجابيا للبشرية في هذه القاعة بعد ظهر هذا اليوم. إنني في غاية الامتنان لجميع البلدان التي أيدت مشروع القرار A/C.1/72/L.36 أثناء المشاورات غير الرسمية ولتلك التي شاركت في تقديمه.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على توجيه عملنا خلال دورة اللجنة الأولى، إذ نوشك على مرحلة الإجراءات النهائية لعملنا.

ولا تزال بلجيكا تؤيد التدابير الملموسة والفعالة التي تقربنا من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. ونعتقد أن عددا من مشاريع القرارات المقدمة في إطار الجمعية العامة يحدد مسارا واقعيا نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وسنواصل تقديم الدعم لها. لكننا نخشى أن تزايد الانقسامات الدولية بشأن نزع السلاح النووي جعل رحلتنا أكثر تعقيدا. وسيوضح نمط التصويت اليوم بلا شك استمرار تلاشي الأرضية المشتركة. وبما أن الاستقطاب لن يقربنا من تحقيق هدفنا، نؤيد المبادرات التي تعزز نهجا تعاونيا وترسي القاعدة للعمل الموحد من أجل إزالة الأسلحة النووية.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بإحراز بعض التقدم في إعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو بشأن مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، نتشاطر الإحباط من عدم تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على المضي قدما في نزع السلاح النووي. ومع ذلك، فإننا لا نرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخرا أساس للتقدم الفعلي. لأنها تفتقر إلى الأسس اللازمة لجعلها أداة يمكن التحقق منها يمكن أن تكفل الامتثال وردع الانتهاكات. وتفتقر أيضا إلى الدعم

من الجهات المعنية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإننا نخشى أن تصرف الانتباه عن المسائل الملحة، مثل التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

على الرغم من أننا لا نتفق مع الدول الأخرى بشأن هذه المسألة، فإننا ما زلنا على استعداد للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة للمساعدة في التغلب على الانقسامات حتى نتمكن من المضي قدماً في نزع السلاح النووي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كيمباينن (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه القوي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو المبين في القرار الصادر في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتم إعادة تأكيد ذلك في إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ الذي التزم بموجبه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى جانب جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالسعي إلى إنشاء ”منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال“. يرى الاتحاد الأوروبي أن قرار عام ١٩٩٥ سارٍ إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، تماشيا مع خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

يأسف الاتحاد الأوروبي لعدم عقد مؤتمر هلسنكي لعام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا نزال نرى أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر مجد، تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بحريّة، على نحو ما تقرَّر خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن استعداده للمساعدة في العملية التي تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونظم الاتحاد الأوروبي ندوتين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ من أجل تيسير الحوار بين دول المنطقة والمضي قدما بالعملية. بالمثل، وقبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، عقد الاتحاد الأوروبي ببروكسل في حزيران/يونيه ٢٠١٤ حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة دبلوماسيين من الشرق الأوسط دعما لمؤتمر هلسنكي. ويسرنا أن منظمَيْ الاجتماعات قد اجتمعوا مع فريق الحكماء التابع لجامعة الدول العربية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لاستكشاف الطريقة التي يمكن بها إعادة بدء العملية من جديد، وأنهم سيواصلون العمل مع جميع الدول في المنطقة. كما اجتمع المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بشؤون عدم الانتشار ونزع السلاح مع فريق الحكماء التابع لجامعة الدول العربية، وهو على استعداد لمواصلة التعاون.

ما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك والتقيد بها؛ وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وإبرام اتفاق للضمانات

الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب البروتوكول الإضافي، وكذلك، حسب الاقتضاء، بروتوكول معدل للكميات الصغيرة. ومن شأن الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية أيضا أن يسهم في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلبت الكلمة كي أعرض تعديلا شفويا على مشروع القرار المنقح (A.C.1/72/L.10/Rev.1) المعنون ”عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“. لقد تم نشر التنقيح الشفوي على البوابة الإلكترونية (e-deleGATE) في وقت متأخر من الليلة الماضية.

يرد التنقيح الشفوي في الفقرة الأولى من الديباجة التي سيصبح نصها كالتالي:

”إذ تضع في اعتبارها ضرورة التخفيف من القلق المشروع الذي تشعر به دول العالم بخصوص ضمان الأمن الدائم لشعوبها.“

وينبغي حذف العبارة الإضافية التي تليها.

ومع هذا التنقيح الشفوي، فإن مشروع القرار قد عاد إلى صيغته الأصلية المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر (A.C.1/72/L.10). وفيما عدا بعض التحديثات الفنية، أصبح مطابقا للقرار ٣٠/٧١ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي. ونعتذر لجميع الوفود، ولا سيما المشاركين الآخرين، على إجراء هذا التغيير في هذه المرحلة المتأخرة، وبهذه الطريقة. نحن نسعى إلى مواصلة التعاون والتفاهم مع جميع الوفود في هذا الصدد.

كما نغتنم هذه الفرصة لنسعى مرة أخرى إلى الحصول على الدعم القيم من جميع الدول لهذا القرار المهم، الذي يعالج مسألة طال أمدها في جدول أعمال نزع السلاح العالمي ومسألة أساسية معترف بها في مؤتمر نزع السلاح.

السيد خو (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال سنغافورة ملتزمة التزاما تاما بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لقد كان هذا موقفنا الثابت الطويل الأمد. فالضمانة الوحيدة المطلقة لعدم استخدام الأسلحة النووية هي القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل تلك. وستواصل سنغافورة دعم القرارات والمبادرات التي تسهم في إحراز تقدم حقيقي وملموس صوب نزع السلاح النووي.

لقد تم الإعراب بوضوح عن موقف سنغافورة بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتُمدت مؤخرا. لا يزال موقفنا دون تغيير، وينبغي النظر إلى دعمنا للقرارات التي تتخذ في اللجنة الأولى، والتي تشير إلى المعاهدة، في إطار ذلك السياق. شاركت سنغافورة بنشاط في المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية بحسن نية وبروح بناءة. ونحن نأسف لأن شواغلنا لم تؤخذ بالكامل في الاعتبار. تؤكد سنغافورة مجدداً، على ضرورة ألا تؤثر المعاهدة، بأي شكل من الأشكال، على حقوق والتزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقات الأخرى، بما في ذلك المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

مع ذلك، فإننا ندرك أن هناك العديد من المسارات المؤدية إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أظهر اعتماد المعاهدة، والتوقيع والتصديق عليها لاحقا، إرادة غالبية أعضاء المجتمع الدولي. وفي رأينا، فإن إحراز أي تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي لن يكون ممكنا إلا عندما تشارك جميع الأطراف المعنية في الجهد العالمي. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يجد بشكل

جماعي، دورا واقعيا وتكميليا للمعاهدة في إطار الهيكل العالمي الحالي لنزع السلاح الذي يرتكز على معاهدة عدم الانتشار. إن الحوار الشامل، واستئناف التعاون الدولي واتخاذ تدابير عملية لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها لنزع السلاح النووي العالمي، هي أمور أساسية. ستواصل سنغافورة العمل بصورة بناءة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا كي يعرض مشروعي القرارين A/C.1/72/L.5 و A/C.1/72/L.6.

السيد هاجنوزي (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار، A/C.1/72/L.5 المعنون ”العواقب الإنسانية للأسلحة النووية“، الذي قدمته مرة أخرى هذا العام أيرلندا والمكسيك ونيجيريا وجنوب أفريقيا وبلدي، النمسا. يشارك في تقديم مشروع القرار ٨٣ بلدا.

إن مشروع القرار لا يتضمن سوى تحديثات تقنية مقارنة بالعام الماضي. وعلى غرار العام الماضي، فإن النص يستند كليا إلى البيان المشترك بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، على النحو الذي أُدليَ به بالنيابة عن ١٥٩ بلدا في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، المعقود في نيويورك وبما أن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية هي ركيزة نزع السلاح النووي، فإننا نأمل أن يحظى مشروع القرار هذا بأوسع تأييد ممكن.

يشرفني ويسعدني عرض مشروع القرار A/C.1/72/L.6، المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“، الذي تقدمه أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيجيريا وبلدي، النمسا. يشارك في تقديم مشروع القرار ٥٧ بلدا.

في العام الماضي، أنشأ القرار الذي يحمل نفس العنوان، ولاية لإجراء المفاوضات التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية من جانب ١٢٢ دولة في ٧ تموز/يوليه من هذا العام.

وصيغت المعاهدة بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة، في إطار مفاوضات جدّ بناءة شارك فيها أيضاً المجتمع المدني بقوة. وعلاوة على ذلك، فإن المعاهدة لا تتماشى تماما مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل هي في الواقع إسهام في إعمال تلك المادة بالذات على نحو ملموس. وتمّ التشديد على الدور المركزي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في كل من مشروع قرار المعاهدة وفي نصها، إذ يوضحان أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وفتح باب التوقيع على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ووقع عليها ٥٠ بلدا في اليوم الأول فيما صدّق عليها ٣ بلدان.

ويتضمن مشروع القرار A/C.1/72/L.6 الأحكام العرفية لتنفيذ المعاهدات. ويرحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، ويدعو الدول إلى التوقيع والتصديق عليها، ويتطلع إلى دخولها حيز النفاذ، ويلتمس من الأمين العام أن يقدم المساعدة اللازمة وأن يوفر ما قد يلزم من خدمات للاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب المعاهدة. ويقترح مشروع القرار أيضا البت في إدراج بند معنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“ في جدول أعمال العام المقبل، وفقا لمعاهدات نزع السلاح الأخرى.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية إنجاز تاريخي. فبعد فترة جمود طويلة شهدها مجال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف وفي ظل برامج تحديث واسعة النطاق في الدول الحائزة للأسلحة النووية، اعتمدت أغلبية واضحة من الدول أول معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي منذ ٢١ عاما. وبفضل المعاهدة، سيتمّ أخيراً الآن حظر آخر أسلحة الدمار الشامل وأكثرها تدميراً.

إننا ندرك أن الدول التي لا تتشاطر هدفنا المتمثل في حظر الأسلحة النووية لديها صعوبة في مواجهة هذا الواقع، وهو

أن معاهدة حظر الأسلحة النووية قد باتت جزءا من الهيكل الدولي لنزع السلاح. ومن دواعي الأسف أن مواقف كهذه تسبب استقطاباً لا لزوم له، بل قد ي تؤدي إلى الدعوة إلى إجراء تصويت منفصل على فقرات تشير إلى المعاهدة. ولئن كنا بالتأكيد نحترم الحق الواضح لكل دولة في التوقيع أو عدم التوقيع على معاهدة ما، فإننا نتوقع أيضا أن يُحترم صك قانوني دولي جديد، بما في ذلك عندما يُشار إليه في مشاريع القرارات.

وندعو جميع الدول إلى التصويت لصالح القرارين، A/C.1/72/L.5 بشأن ”العواقب الإنسانية للأسلحة النووية“، وA/C.1/72/L.6 بشأن ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“، مما يدل على دعمها لهدفَنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة غيتون (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أوضح أن فرنسا ستواصل، خلال الدورة الثانية والسبعين، البت في عدد من مشاريع القرارات التي قد شهدت بعض التغييرات هذا العام بنفس روح السنوات السابقة. ومع ذلك، ترفض فرنسا أي قراءة لهذه النصوص، وتحديدا مشاريع القرارات A/C.1/72/L.22 ،A.C.1/72/L.1، و A/C.1/72/L.47، من شأنها أن تُنشئ صلة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

السيدة غابريلسي (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ألقي هذا البيان بالنيابة عن ألبانيا، وأستراليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وكندا، وكرواتيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وإستونيا، وفنلندا، وألمانيا، وهنغاريا، وآيسلندا، وإيطاليا، واليابان، ولاتفيا، وليتوانيا، ولكسمبرغ، والجبل الأسود، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، وتركيا وبلدي هولندا.

إن بلداننا عازمة على إحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي بشكل فعَّال يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ونرحب بالإجراءات التي تسهم بشكل مُجدٍ في هذا المسعى، ونؤكد مجددا التزامنا بالمضي قدما نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نقر بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الوسيلة الرئيسية لبلوغ ذلك الهدف.

وللمضي صوب عالم بلا أسلحة نووية لا بد من اتخاذ تدابير عملية وشاملة وفعالة تراعي البيئة الأمنية الحالية. وعند تقييم مشاريع القرارات في إطار المجموعة ١، سوف نركز دعمنا على المقترحات التي تفي بهذه المعايير.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نشرع في البت في مشاريع القرارات في إطار المجموعة ١، أود أن أغتنم هذه الفرصة لمعالجة مجموعة من المسائل التي أثيرت في المناقشة المواضيعية بشأن المسائل النووية، وتتطرق إليها بعض مشاريع القرارات التي سنصوت عليها بعد قليل.

إن الحكومة الألمانية ملتزمة تماما بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتود تكريس التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي لتحقيق ذلك الهدف. وتشاطر ألمانيا الشواغل المتعلقة بتفجير الأسلحة النووية الذي له أثر مدمر على البشر كما على البيئة. ولذلك، فإن تهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية أمر يتوافق مع جميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعدّ التزاما واضحا لنا.

وقد انخفضت الترسانات النووية بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، ولكن هذا ليس مدعاة للتراخي، بل لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للحد من المخاطر النووية وتحقيق المزيد من التخفيضات في المخزونات النووية بهدف إزالتها تماما. وكما بيّنت المناقشات التي أجريناها خلال الأسبوع الماضي، هناك توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى مزيد من الجهود في مجال نزع السلاح النووي، غير أن الآراء تتباين بشأن السبيل الذي ينبغي انتهاجه من أجل تحقيق ذلك.

وكما هو معروف جيدا، ألمانيا لم توقع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ولا تعتزم القيام بذلك. فالحظر القاطع للأسلحة النووية، في نظرنا، ليس طريقاً مختصراً إلى نزع السلاح النووي. بل ما نحتاجه هو خطوات ملموسة لنزع السلاح النووي متفق عليها مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتُنفذ على نحو فعال وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ولذلك فمن المقرر أن يستمر بلدي في الحث على إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي على أساس نهج ملموس وتدريجي، يجب أن يراعي البيئة الأمنية السائدة. ويجب أن يشمل ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بوصفه حظراً قانونيا للتجارب النووية طال انتظاره، ولكن يجب أن يُحرز تقدما أيضاً نحو بدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ثمة شكل رئيسي آخر من أشكال التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي ويتمثل في وضع آليات للتحقق من نزع السلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، فتأكيد وتعزيز الضمانات الأمنية السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، امتثالاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من شأنه أيضاً أن يسهم في مكافحة الانتشار وتهيئة الظروف لتحقيق المزيد من الخطوات في مجال نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، نظمنا مناقشات عامة بشأن الضمانات الأمنية السلبية في اللجنة الأولى في نيويورك.

وخلاصة القول، فيما نحترم ونتشاطر تطلعات العديد من البلدان المجتمعة هنا لتخليص هذا العالم من الأسلحة النووية، سنواصل العمل نحو تحقيق هذا الهدف الذي يستند إلى نهج تدريجي، نتبعه خطوة بخطوة، ويستهدف نزع السلاح النووي على نحو فعال وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ونطلب من جميع شركائنا الذين لا يغيب عنّا تشاطرهم هذا الالتزام المشاركة في هذا المسعى والاشتراك في وضع العناصر الجوهرية اللازمة لتُكلّل دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار بالنجاح.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤدّ تود المملكة المتحدة إعادة تأكيد التزامها بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وبإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها. ونحن نعي تماما مسؤولياتنا بموجب قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتظل المملكة المتحدة مستعدة لدعم وتيسير تحديد الحوار الإقليمي على نحو نشط مع الدول الإقليمية وفيما بينها بشأن ترتيبات لعقد مؤتمر. وقد قمنا برعاية حلقة عمل بشأن هذا الموضوع في ويلتون بارك، بالمملكة المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، دعونا إليها دولاً من المنطقة وأطرافاً مهتمة أخرى، وبعد أن اتصلنا بفريق الحكماء لجامعة الدول العربية بالنيابة عن الجهات المشاركة في الدعوة إلى عقد المؤتمر، اجتمعنا به في كانون الثاني/يناير.

وفي نفس الوقت، فإن جهودنا وحدها ليست كافية لتحقيق تقدم ملموس نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونأمل أن تقدم جميع دول المنطقة أفكارا ملموسة بشأن كيفية المضي قدما للمشاركة في حوار منظم شامل ومتوازن وقائم على توافق الآراء وموجه نحو تحقيق النتائج، بهدف التغلب على الخلافات الحالية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى الصيغة اللغوية الراسخة في ديباجة مشروع القرار A.C.1/72/L.1 والتي ترحب بجميع المبادرات الرامية إلى نزع السلاح العام والكامل. وتعرب المملكة المتحدة عن رفضها لإدماج معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخرا في المبادرات السابقة التي حظيت

بترحيبنا. وقد أوضحنا موقفنا إزاء تلك المعاهدة في مناسبات عديدة، بما في ذلك من خلال اجتماعات هذه اللجنة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الأسلحة النووية تشكّل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولذلك السبب، فإن القضاء الكامل على تلك الأسلحة لا يزال الأولوية الرئيسية للغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. وفي حين كان هناك بصيص من الأمل بعد الحرب الباردة في إمكانية إلغاء تلك الأسلحة ووقف استخدامها، فإن الاتجاهات المقلقة الأخيرة الناشئة عن سباق جديد للتسلح النووي، وكذلك السباق الجديد في مجال تحديث الأسلحة النووية، يشكلان للأسف مستقبلا قاتما لنزع السلاح النووي. وإن لم تتم السيطرة على هذه الاتجاهات، فإنها ستشكل تحديا خطيرا لأمننا الجماعي. ولذلك، يتعين علينا نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن نواصل السير في جبهتنا المتحدة هذه على الطريق المؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. تحقيقا لتلك الغاية، يتعين علينا استخدام جميع الوسائل اللازمة واغتنام جميع الفرص المتاحة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ويمكننا على الصعيد الوطني أن نعول على قوة الملايين من مواطنينا الذين يتطلعون إلى عالم أكثر أمنا وخال من الأسلحة النووية. ويمكننا على الصعيد الإقليمي أن نواصل دعمنا القوي لتعزيز فعالية المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة ودعم إنشاء مناطق مماثلة حيث لا وجود لها. وفي ذلك الصدد، فإن تخليص منطقة شديدة الاضطراب مثل الشرق الأوسط من الأسلحة النووية لإسرائيل أمر بالغ الأهمية. ويجب علينا أيضا أن نعول على إسهام المجتمع المدني في تعزيز الهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن نواصل دعم عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتنفيذ الكامل والفعال للالتزامات بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة، فضلا عن جميع التعهدات الثابتة في إطار مؤتمرات استعراض المعاهدة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف القضاء التام على ترساناتها النووية.

ولذلك السبب على وجه التحديد، ما برحت إيران تعرض كل سنتين، على مدى العديد من السنوات، مشروع قرار بشأن الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي. ويأتي مشروع القرار الذي عرضته إيران أيضا في هذه الدورة للجنة بعنوان ”متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي“ المتفق عليها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ الوارد في الوثيقة A/C.1/72/L.4. وتم هذا العام تحديث مشروع القرار الذي يدعو إلى تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ من الناحية التقنية، ولا يتضمن تغييرات جوهرية. وإذ نعرب عن تقديرنا العميق لجميع الدول التي أيدت اعتماد النص في الماضي، فإننا نطلب أن تواصل دعمها الهام لمشروع القرار الذي سيجري التصويت عليه بعد ظهر اليوم.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا أن إيران ستواصل دعم الهدف الشامل لمشروع القرار، بوصفها مشاركا نشطا في المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، فضلا عن التصويت مؤيدة لها. وريثما يتخذ القرار بشأن التوقيع على تلك المعاهدة، ستظل جميع التزاماتنا القانونية ومواقفنا السياسية إزاء نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين ثابتة لن تتغير ولن تتأثر بمشاركتنا في المفاوضات بشأنها، أو بتأييد الفقرات ذات الصلة الواردة في قرارات الجمعية العامة.

وفي حين نرى أن المعاهدة تشكل خطوة إلى الأمام في مجال نزع السلاح النووي، فإننا نرى أنه ينبغي استكمالها عن طريق

إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة منذ عدة سنوات.

السيد ري إين إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعلن موقفها إزاء مشاريع القرارات A/C.1/72/L.7 و A.C.1/72/L.19 و A/C.1/72/L.35 التي ستصوت عليها اللجنة اليوم.

وتتعارض مشاريع القرارات هذه مع المصالح العليا لبلدنا، وخاصة مشروع القرار A/C.1/72/L.35 المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ الذي قدمته اليابان. فهو يتضمن خمس فقرات غير مقبولة تشكك من جانب أحادي في قوة ردعنا النووي للدفاع عن سيادة بلدنا وحقنا في الوجود والتنمية. وعلاوة على ذلك، لا يتناول مشروع القرار السياسة العدائية للولايات المتحدة وتهديداتها النووية لبلدي.

ولكي نوضح موقفنا، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عازمة على الاستمرار في تطوير الأسلحة النووية والصواريخ التسيارية العابرة للقارات في مواجهة التهديدات الفعلية التي تتعرض لها من جانب الولايات المتحدة. فهما الخيار الأفضل للدفاع عن النفس بالنسبة لنا. فالولايات المتحدة هي السبب الحقيقي الذي يحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيازة الأسلحة النووية. ويتعين على بلدي تطوير قوته النووية إلى المستويات الحالية بما يتناسب ومستويات تطور الأسلحة نفسها في الولايات المتحدة.

ولا تفعل اليابان شيئا سوى إيجاد مبرر لتعزيز قوتها العسكرية. ولذلك، يجب علينا تطوير قدرات الردع النووي الدفاعي لدينا على الرغم من مشاريع القرارات هذه.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ويرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن مشروع القرار الذي قدمته اليابان يتسم بالضرر والتشويه والنفاق. ولذلك سنصوت معارضين له.

وسوف نصوت معارضين أيضا لمشروع القرار A.C.1/72/L.19 المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“ وكذلك مشروع القرار A/C.1/72/L.42 المعنون ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“ نظرا لتعديهما على مصالحنا العليا.

السيدة سيهايك سوروكا (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): كما فعلت في الماضي، ستصوت إسرائيل مرة أخرى هذا العام معارضة لمشروع القرار المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ (A/C.1/72/L.6) والفقرات ذات الصلة الواردة في مشاريع القرارات الأخرى التي تعزز معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولم تشارك إسرائيل في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في نيويورك، وصوتت معارضة لمشاريع القرارات المقدمة إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة بشأن هذه العملية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وتستند تحفظات إسرائيل العميقة إزاء تلك المبادرة إلى اعتبارات موضوعية وإجرائية على السواء.

فيما يتعلق بالجانب الموضوعي، فإن إسرائيل تشعر بالقلق إزاء مسائل من بينها عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي لا تولي الاعتبار الواجب لسياق الأمن والاستقرار عند وضع تدابير نزع السلاح. وقد تؤدي هذه المساعي إلى ترتيبات واتفاقات تعرقل بدلا من أن تعزز عمليات نزع السلاح. وفيما يتعلق بالجانب الإجرائي، فإن إسرائيل تؤمن إيمانا راسخا بأن هذه المفاوضات يجب إجراؤها في المحافل المناسبة وبموجب نظام داخلي ملائم أيضا تفاديا للانتقاص من اعتبارات الأمن الوطني.

يتعين التأكيد على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تنشئ، أو تسهم في وضع، أو تشير إلى وجود قانون دولي عرفي يتعلق بموضوع المعاهدة أو مضمونها. كما أنها لا تعكس

القواعد القانونية التي تنطبق على الدول غير الأطراف في المعاهدة أو التي تغير بأي حال الحقوق أو الالتزامات القائمة للدول التي لم تنضم إلى المعاهدة.

السيدة سانشيث رودريغيث (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): تقدم كوبا مشاريع قرارات مختلفة بشأن مجموعات هامة من المسائل ذات الصلة بالأسلحة النووية. وهي واردة في الوثائق A/C.1/72/L.45، المعنونة ''متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي'' و A.C.1/72/L.18، بعنوان ''نزع السلاح النووي'' و A/C.1/72/L.47 المعنونة''اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية'' و A/C.1/72/L.10، المعنونة ''عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها'' و A/C.1/72/L.22، المعنونة ''تخفيض الخطر النووي'' و A/C.1/72/L .57 بعنوان ''متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها''.

ونود أن نؤكد من جديد سريان مشروع القرار A/C.1/72/L.10، المعنون ''عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها''. فليس لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية فعالة لحمايتها من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. ونؤكد من جديد أنه من أجل تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، فإننا بحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا يوفر ضمانات أمنية غير مشروطة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. وتؤكد كوبا أيضا أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم كإسهام هام من جانب الدول، وخطوة أخرى صوب هدف نزع السلاح النووي. إننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى سحب جميع التحفظات والبيانات التفسيرية فيما يتعلق ببروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويجب التخلي تماما عن مفهوم الردع النووي.

وفيما يخص مشروع القرار A/C.1/72/L.47، المعنون ''اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية''، نؤكد من جديد أننا نتشاطر الهدف العام لهذه المبادرة المتمثل في إنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وتكرر كوبا دعمها لجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المؤتمر، والإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. إن الاستمرار في تأجيل التعامل مع القضية إلى أجل غير مسمى ليس خياراً بالنسبة لكوبا. ونأمل أن تسود الإرادة السياسية الحقيقية، لا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل إحراز تقدم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح، والوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتتشاطر كوبا أيضا أهداف مشروع القرار A/C.1/72/L.22، المعنون ''تخفيض الخطر النووي''. ونؤكد مجددا أنه ما دامت هناك أسلحة نووية، فإن الخطر النووي سيستمر. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الأيدي أمام الخطر الجسيم الذي تشكله الأسلحة النووية على وجود البشرية. ونؤكد على أن الطريقة الوحيدة لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي القضاء عليها بالكامل.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل أن ننظر في مشاريع القرارات المتعلقة بالأسلحة النووية، أعتقد أنه سيكون من المفيد توجيه انتباه اللجنة الأولى إلى بعض النقاط الهامة.

وبالنظر إلى القرارات الواردة في مجموعة الأسلحة النووية ككل، فإن الصورة تبعث على الاكتئاب بصراحة. لقد مرت

فترة كان فيها جدول أعمال نزع السلاح النووي واضحا، يقوم على توافق الآراء ويتفق عليه الجميع. لكنه وقع الآن ضحية للتجزئة غير المسؤولة. ومن وجهة نظرنا، لا يدرك الناشطون المناهضون للتكنولوجيا النووية أن ما يقومون به مدمر لأهدافهم المعلنة. وبدلا من سباق التسلح النووي، لدينا سباق لاعتماد سلسلة غير مفيدة من القرارات النووية التي تتجاهل أسس نزع السلاح. وأود أن أشير إلى أن قيمة قرارات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، تكمن في حقيقة استنادها إلى توافق الآراء، وبالتالي كان لديها كل الفرص لتنفيذها في الممارسة العملية. وإذا كنا نريد حقا عالما خاليا من الأسلحة النووية، فنحن بحاجة إلى بذل جهود مضنية تستند إلى توافق الآراء. نعم، سيستغرق ذلك الكثير من الوقت والعمل الشاق من قبل كل دولة، لكن الحقيقة ببساطة هي أنه لا توجد ببساطة بدائل.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل ٥٥ عاما، في هذا الوقت تقريبا، في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، إندلعت ما تسمى أزمة الصواريخ الكوبية. ومن أجل فهم ما يجري الآن في مجال نزع السلاح النووي، من الأهمية بمكان أن نكون على دراية بتاريخ القضية وتذكرها. للأسف، نشعر أن بعض الناس بدأوا يعانون من فقدان الذاكرة. وسيكون من المفيد التذكير بأن الاتحاد الروسي – الاتحاد السوفييتي سابقا – كان يتناول بجدية نزع السلاح النووي منذ شهر آب/أغسطس عام ١٩٤٥، عندما فزنا ب انتصرنا في الحرب العالمية الثانية وحررنا ت أوروبا والعالم بأسره من الطاعون النازي الأسود. وماذا كان يفعل حليفنا في التحالف المناهض لهتلر عندما كان الاتحاد السوفييتي يضحي بدماء أبنائه لتحرير أوروبا؟ اليوم يمكننا أن نرى مدى إمتنان أوروبا لنا على كل ذلك. لقد نجح حليفنا في استخراج المليارات من أكثر الحروب دموية في التاريخ من حيث المكاسب والإمكانات التكنولوجية العسكرية الهائلة من أجل قلب نتائج فوزنا انتصارنا. وفي شهر آب/أغسطس ١٩٤٥، أسقط حليفنا قنبلة نووية على السكان المدنيين في المدينتين اليابانيتين هيروشيما وناغازاكي. ومن منظور عسكري، كان ذلك ببساطة لا معنى له في الحرب ضد الجيش الياباني. بل كان له هدف مختلف تمامًا، وهو الردع النووي لحليفه السابق الاتحاد السوفييتي، رغم أن الحرب لم تنته تكن قد انتهت بعد، وبطبيعة الحال، لتشويه نتيجة الحرب نفسها.

أرى أن الوقت آخذ في النفاد. وأود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى حقيقة أن التاريخ يعلمنا الكثير، ويجب ألا ننساه. ولتقديم الشكر عندما يستحق، فقد أظهر قادة دولنا، في ذلك الوقت، منطقا سليما. لقد أزيلت القذائف النووية الأمريكية من إيطاليا وتركيا، وقام الاتحاد السوفياتي بإزالة قذائفه من كوبا. ومما يثير الدهشة أننا نشهد مرة أخرى تكررا للجنون الأمريكي النووي القديم. فالتكتل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي يتجه بجنون نحو حدودنا. ويجري نقل عناصر المخزونات الاستراتيجية للولايات المتحدة باتجاه حدودنا إلا أنهم يخبرونا بأنها لا تستهدف روسيا. إنهم بالتأكيد يستهدفون كائنات غريبة في الفضاء الخارجي. ولكن روسيا الآن مختلفة تماما. ولن ندع أحدا يحاول التحدث إلينا من موقع قوة. وأنا على يقين من أن القادة المتزنين في واشنطن يفهمون ذلك.

وفي الختام، لا أحد يريد تكرار الأزمة الكوبية. وكل ما نحتاج إليه هو معرفة تاريخنا وألا ننساه أبدا، وألا نكرر أبدا أخطاء الماضي. ولذلك، عندما نتكلم عن القرارات النووية للجنة الأولى، فمن الواضح أنها هامة. ولكن بالمقارنة مع حقيقة ما يجري في العالم اليوم، تبدو لنا منفصلة على نحو خطير عن الواقع، وفي بعض الأحيان، بصراحة، لا تكون جادة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بأنه يُرجى أن تقتصر بياناتها العامة على خمس دقائق.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): سأقدم بيانا واضحا وموجزا.

وفقا للمادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فقد عممت اليابان بالفعل نسخة من مشروع قرارها A/C.1/72/L.35، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، على الدول الأعضاء عن طريق الأمانة العامة أمس. وقد أضفنا بعض العبارات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الفقرة ٢١، التي تنص في مجملها الآن على ما يلي:

”تعترف بالدعوة الواسعة النطاق إلى التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع الإشارة إلى حث جميع الدول، وبخاصة الدول الثماني المتبقية المذكورة في المرفق ٢ للمعاهدة، على اتخاذ مبادرات فردية لتوقيع تلك المعاهدة والتصديق عليها دون انتظار قيام أية دولة أخرى بذلك، وبالبدء الفوري لمفاوضات حول إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“.

ويهدف مشروع القرار إلى البحث عن أرضية مشتركة بين جميع الدول والمضي قدما في نزع السلاح النووي عن طريق تعزيز التدابير العملية والملموسة بالتعاون مع كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وتأمل اليابان أن يحظى مشروع قرارنا المنقح بدعم واسع النطاق من الدول الأعضاء، ولا سيما في أعقاب الملاحظات التي أعربت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأنه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن تشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار المجموعة ١، نستمع إلى الوفود الراغبة في تعليل موقفها أو تصويتها تجاه تلك المشاريع.

السيدة سيهايك – سوروكا (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): ستنضم إسرائيل مرة أخرى إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/71/L.1، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“، بالرغم من استمرار تحفظات إسرائيل الموضوعية بشأن الطرائق المحددة في مشروع القرار.

ويعبر موقفنا هذا عن سلوك إسرائيل الإيجابي وبجسده إزاء بدء عملية إقليمية مجدية تهدف إلى الشروع في عمل وحوار مباشرين صوب شرق أوسط أكثر أمنا وسلاما. وبهذه الروح أيضا شاركت إسرائيل في خمس جولات من المشاورات التي عقدت في سويسرا بين إسرائيل والعديد من جيرانها العرب. وعلى الرغم من موقف إسرائيل الجاد، فقد رفض الجانب العربي المشاركة بطريقة بناءة، وانسحب في نهاية المطاف من هذه المشاورات، مما أدى إلى إنهائها.

ويمثل مشروع القرار A.C.1/72/L.11 مشروع قرار بتوافق الآراء. وفي الماضي، دأب القائمون على صياغة مشروع القرار على عرضه على إسرائيل قبل تقديمه إلى اللجنة الأولى بغية تيسير الاتفاق بين الأطراف في المنطقة. ومن المؤسف أن هذه الممارسة قد توقفت منذ سنوات طويلة. ويثير ذلك السؤال بشأن كيف يمكن الاتفاق على هيكل أمني معقد في المنطقة حينما لا يتحقق توافق في الآراء بشأن حتى مشاريع القرارات التوافقية في جوهرها. ويقر نص مشروع القرار A.C.1/72/L.1 بأهمية توفر عملية أمن إقليمي موثوق بها بوصفها ضرورة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويعد توفر عملية من هذا القبيل أمرا ضروريا لمعالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول في المنطقة والتحديات الإقليمية التي نواجهها جميعا، فضلا عن تدابير بناء الثقة اللازمة. إنها شرط لا غنى عنه لإرساء الثقة والتفاهم المتبادل والتعاون بين الشركاء في المنطقة. ومن منظور عملي وواقعي، لا يمكن النظر

في وجود التزامات أكثر طموحا إلا بعد وضع هذه التدابير، وترسيخها وبعد أن يتبين أنها دائمة ومفيدة.

كما يرتبط وجود عملية موثوقة ارتباطا وثيقا بالمبدأ المتفق عليه على نطاق واسع والمتمثل في أن إنشاء أي منطقة خالية من الأسلحة النووية أو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في نهاية المطاف يجب أن يقوم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة. ويتطلب ذلك من تلك الدول الالتزام بالكامل بفتح قنوات اتصال مباشر والمشاركة الحقيقية والاعتراف بالتهديدات والتحديات التي تواجه المنطقة. ويجب أن تسلم بحق جميع الدول في أي منطقة في الوجود وأهمية بناء روح المصالحة بدلا من المواجهة. وفي الختام، فإنها عملية تدريجية، يجب فيها وضع كل لبنة فوق الأخرى بطريقة مستقرة ومستدامة.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لتعليل تصويت وفد بلدي على مشاريع القرارات الثمانية التي هي الآن قيد نظر اللجنة الأولى، وسيتم تناولها في إطار المجموعة ١، بشأن الأسلحة النووية.

لا تزال باكستان تتفق مع الغرض والتركيز الأساسيين لمشروع القرار A/C.1/72/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. ونحن لسنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي غير ملزمين بأي من أحكامها أو الاستنتاجات أو التوصيات الصادرة عن مختلف مؤتمراتها الاستعراضية. ولذلك سنقوم بالتصويت ضد الفقرتين الخامسة والسادسة من الديباجة، في حين نصوت لصالح مشروع القرار ككل.

وفيما يتعلق بمشروع القرارA/C.1/72/L.4، المعنون ”متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠“، سيمتنع وفد بلدي عن التصويت على الفقرة السادسة من الديباجة. إن باكستان ملتزمة بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، بوصفنا دولة غير طرف في المعاهدة، فإننا لا نوافق على أحكام تلك المعاهدة أو على الاستنتاجات والمقررات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمراتها الاستعراضية وهي غير ملزمة لنا، بما في ذلك تلك المتعلقة بطابعها العالمي.

وفيما يتعلق بمشروعي القرارين A/C.1/72/L.5، المعنون ”الآثار الإنسانية للأسلحة النووية“، و A/C.1/72/L.17، المعنون ”الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية“، لا تزال باكستان ملتزمة بالهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. إننا نتفهم الشعور المتزايد بالإحباط إزاء بطء وتيرة نزع السلاح النووي. نحن ندرك أيضا الشواغل المرتبطة بالعواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية، وبالتالي، شاركنا في المؤتمرات الدولية الثلاثة التي عقدت بشأن هذا الموضوع في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

في الوقت نفسه، نعتقد أن الخطاب بشأن الأسلحة النووية لا يمكن اختزاله في أبعادها الإنسانية والأخلاقية من خلال تجاهل الشواغل الأمنية الجوهرية للدول التي تعتمد عليها لضمان أمنها، والتقليل من شأن تلك الشواغل. ونحن بحاجة إلى نهجٍ لا يبث الخلاف ويوحد صفوفنا في سعينا المشترك إلى نزعٍ السلاح استنادا إلى المبدأ الأساسي المتمثل في الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول، المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن وفدي سيضطر للامتناع عن التصويت على مشروعي القرارين A/C.1/72/L.5 و A.C.1/72/L.١٧.

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/71/L.57/Rev.1 المعنون ”التحقق من نزع السلاح النووي“، فإن باكستان تظل ملتزمة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من خلال القيام في

مؤتمر نزع السلاح بإبرام اتفاقية شاملة وعالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها. لقد أكدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على ضرورة أن يُراعى، عند اعتماد تدابير لنزع السلاح، حق كل دولة في الأمن، وفي كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح، وأن يكون الهدف هو كفالة الأمن غير المنقوص عند المستويات الممكنة للتسلح والقوات العسكرية. ترى باكستان أن هذا الهدف الرئيسي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار التزام تعاوني يتفق عليه عالمياً من خلال عملية توافقية يشارك فيها كل أصحاب الشأن المعنيين.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت بالتصويت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، لا تفي بهذه الشروط الأساسية لا من حيث العملية أو مضمونها. ولذلك لم تشارك باكستان في المفاوضات عليها، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى. باكستان لا تعتبر نفسها ملزمة بأي من الالتزامات المنصوص عليها في تلك المعاهدة، التي لا تشكل على أي نحو جزءا من القانون الدولي العرفي ولا تسهم في تطويره. وفي ضوء تلك العوامل الهامة، سيضطر وفد بلدي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

وفيما يتعلق بالوثيقة A/C.1/72/L.7 بعنوان ”الامتثال للاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح“. ونتفق مع الرأي القائل بأنه يجب على جميع الدول أن تمتثل للالتزامات الناشئة عن المعاهدات التي هي طرف فيها، وأن هذا الالتزام ضروري للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع ذلك، نود أن نشدد على وجوب أن تتطابق المسائل المتعلقة بالامتثال والتحقق والإنفاذ تطابقا دقيقا مع الأحكام القانونية للمعاهدات السارية ذات الصلة، ووجوب أن تُعالج في إطار الآليات التي توفرها. كما نود أن نقول إن عبارة ”الالتزامات الأخرى المتفق عليها“ لا تعني سوى الواجبات التي تعهدت بها الدول طوعا وفي إطار ممارستها لسيادتها. ونكرر التأكيد على أننا سنصوت مؤيدين لمشروع القرار A/C.1/72/L.7.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/72/L.42 بشأن معاهدة حظر التجارب النووية، فقد أيدت باكستان المعاهدة باستمرار. لقد شاركنا بصورة بناءة في المفاوضات بشأن المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح، وصوتنا مؤيدين لاعتماده في الجمعية العامة في ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين، نحن نصوت مؤيدين للقرار السنوي في هذه اللجنة وفي الجمعية العامة. تؤكد التجارب النووية التي جرت مؤخرا وشجبناها، على الحاجة إلى تعزيز القواعد العالمية المناهضة للتجارب النووية. في هذا الصدد، تكمل الجهود الإقليمية والعالمية بعضها بعضا وتنبغي متابعتها في آن واحد.

وفي سياق جنوب آسيا، نود أن نوجه الانتباه إلى اقتراح باكستان المتمثل في وضع ترتيب ملزم قانونا بين باكستان والهند بشأن عدم إجراء التجارب. إن المناقشة التي جرت في مجموعة موردي المواد النووية بشأن معايير العضوية للدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار توفر لحكومات مجموعة موردي المواد النووية المشاركة فرصة أخرى لتعزيز القاعدة المتعلقة بعدم إجراء التجارب. تشير الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار إلى قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). ونحن حذرون من تحديد المجلس للمتطلبات التشريعية للدول الأعضاء، والدخول في مجالات هي ليست بالضرورة في إطار ولايته القضائية. غير أنه كإشارة على تأييدنا القوي للمعاهدة، سنظل نصوت مؤيدين للفقرة الرابعة من ديباجة A/C.1/72/L.42.

كما أننا غير ملزمين بأي أحكام منبثقة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو مؤتمراتها الاستعراضية، بما في ذلك على النحو الوارد في الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار، أو أي صك آخر ليست باكستان طرفا فيه. وتماشيا مع الدعم

المستمر الذي يقدمه وفد بلدي لأهداف المعاهدة ومقاصدها، فسيصوّت مرة أخرى مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/72/L.42، وسيمتنع عن التصويت على الفقرة السابعة من ديباجته.

أخيرا، تصوت باكستان باستمرار مؤيدة لمشروع القرار المعنون ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“، الوارد هذا العام في الوثيقة A/C.1/72/L.47، وستقوم بذلك مرة أخرى هذا العام. إن باكستان ملتزمة بالهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من خلال القيام في مؤتمر نزع السلاح بإبرام اتفاقية عالمية وشاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها. وينبغي التفاوض بشأن هذه الاتفاقية في إطار المبدأ العالمي الأساسي المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، والمتمثل في أنه ينبغي لدى اعتماد تدابير نزع السلاح مراعاة حق كل دولة في الأمن، وينبغي في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح أن يكون الهدف هو تحقيق أمن غير منقوص عند أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية.

السيد بينارد إسترادا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): ستصوت غواتيمالا مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/72/L.35، لأن النص يتماشى بوجه عام مع موقف وفد بلدي الذي يؤيد مواصلة تعزيز عالمية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يسلم بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، هي أمور يعزز بعضها بعضا، وضرورية لتعزيز المعاهدة.

يشدد مشروع القرار على الحاجة إلى مواصلة دراسة السبل الكفيلة بالتغلب على حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وكما نعلم جميعا، فقد استمرت لأكثر من عقدين من الزمن. وقد أعربنا عن موقفنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف.

ويرى وفد بلدي أن النص يشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة عقد اجتماعات دورية بهدف تهيئة البيئة اللازمة لنزع السلاح النووي، وتطبيق تدابير إضافية. وهذه الخطوات حيوية لتحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. كما يشجع النص على إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وهو المجال الذي تؤدي فيه وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورا هاما بوصفه من أفضل الممارسات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لم يشارك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار A/C.1/72/L.35 لأن النص كان سيغدو أكثر وضوحا وأكثر اكتمالا لو أدرج المقدم الرئيسي لمشروع القرار صيغة بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، وأهمية التفاوض على صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية ويؤدي إلى القضاء التام عليها. ولا شك في أن إدراج هذه الصيغة، بالإضافة إلى الإسهام في نص أكثر شمولا، كان سيفتح الأبواب أمام عدد أكبر من المقدمين فيما بين الدول الأعضاء في المجموعات الإقليمية المختلفة، ومن ثم توجيه رسالة أقوى كمجتمع دولي بولاية قوية لمناقشة هذا الموضوع المهم.

السيد هاينوتزي (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلل تصويت النمسا على مشروع القرار، A/C.1/72/L.35 المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“.

لقد صوتت النمسا مؤيدة لقرارات سابقة بنفس العنوان، وكنا نفضل أن نواصل القيام بذلك. بيد أنه تم تغيير مشروع قرار هذا العام تغييرا كبيرا في عدد من الفقرات الهامة، وقد استُبدلت الصيغ المعتمدة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء بصيغ جديدة تقوض مبادئ هامة. ولذلك، ستضطر النمسا للامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا العام.

وكما تدرك اللجنة، فإن النمسا تؤيد تأييدا قويا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

خلال عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تم الاتفاق بشأن التزامات هامة لضمان إحراز تقدم ودعم التوازن الدقيق الذي تمثله المعاهدة. وللأسف، يتنافى نص مشروع القرار A/C.1/72/L.35 يتنافى، للأسف، مع صيغة الالتزامات القائمة والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم الانتشار.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الأثر السلبي المحتمل لتغيير الصيغة المستخدمة على سلامة المعاهدة وعلى عملية استعراضها الجارية المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وبصيغة مشروع القرار هذه، ستكون هناك نسخة ثانية موازية من الالتزامات القائمة، مما يجعل التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠٢٠ أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلا. وتود النمسا أن تسجل هنا أن الوثائق الختامية التي اعتمدتها المؤتمرات الاستعراضية السابقة للمعاهدة لا تزال صالحة بشكل متكامل.

وعلاوة على ذلك، فإننا نأسف لأن نص مشروع القرار الجديد يتبع صيغة جديدة من شأنها تأجيل أنشطة نزع السلاح النووي حتى يُعاد إرساء الثقة والائتمان. ومن ثم فإنه لا يعكس الحقيقة التاريخية بأن اتفاقات نزع السلاح النووي الرئيسية أُبرمت تحديدا في وقت بلغت فيه الحرب الباردة أوجها. إذ تكون الحاجة ماسة إلى تدابير نزع السلاح عند اشتداد التوترات. وتطبيق مشروع القرار بصيغته الجديدة لنزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعني أن نزع السلاح هذا لن يتحقق إلا بعد أن تكون التوترات في شمال شرق آسيا قد خفت حدّتها وأواصر الثقة قد تعززت. ولا يمكن أن تتفق النمسا مع هذا المقطع التسلسل الزمني، لأنه ينبغي في نظرنا أن يتمّ نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فورا ودون شروط.

وهذا المثال يبين أن الصيغة الجديدة من شأنها تعطيل نزع السلاح النووي بدلا من تشجيعه.

ولقد دُعي إلى التصويت على العديد من الفقرات. ويؤسفنا أن الصيغة المتعلقة بالعواقب الإنسانية غير المقبولة للأسلحة النووية قد بات صداها أضعف مقارنة بالعام الماضي، لكن حقيقة أن الآثار الإنسانية تشكل ركيزة نزع السلاح النووي أمر بالغ الأهمية لدرجة أننا سنصوت، مع ذلك، مؤيدين لها. ونأمل أن تتوافق الصيغة مجددا مع الصيغ القائمة في قرار العام المقبل.

أما الفقرة ٢، فسيتعين علينا أن نصوت ضدها حتى لا نقوض الوثائق الختامية لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، ولأن تغيير الصيغة التي استُخدمت في العام الماضي قد قلب تماما معنى الفقرة.

في الفقرة ٢١، نأسف لشدة ضعف الصيغة بشأن معاهدة حظر التجارب النووية. ففي العام الماضي، تضمن القرار ٤٩/٧١ صيغة اتُّفق عليها تحث جميع الدول، ولا سيما الدول الواردة في المرفق ٢، على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها دون تأخير ودون انتظار قيام دول أخرى بذلك. وبوصفنا مؤيداً قوياً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية برمتها، فإننا نأسف لأن نص مشروع القرار يخفف تلك الصيغة مكتفياً بالإقرار بالدعوة الواسعة النطاق. ولذلك، سنصوت ضد مقترح الصياغة الجديدة هذا.

ومع ذلك، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا لمقدم مشروع القرار الرئيسي، اليابان، ولسعيها الناجح في الماضي للعمل كقوة موحدة. ويحدونا الأمل في أن تُعيد القرارات المقبلة التوازنَ، مشكّلة بذلك نصاً موحّداً، كما كان الحال في السنوات الماضية.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعلق على مشروع القرار A/C.1/72/L.35.

في مجال نزع السلاح النووي، على الرغم من تباين الآراء بين الدول بشأن كيفية تحقيقه، كان ثمة عنصر مشترك وفكرة أساسية يتشاطرهما الجميع، وهما أولوية نزع السلاح النووي والحاجة إلى تحقيق عالم خال من هذه الأسلحة. ولذلك، فإن قراءة مشروع القرار A/C.1/72/L.35 المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، والنظر فيه، كان بالنسبة لوفد إكوادور أمراً مثيراً للقلق بوجه خاص.

فمشروع النص المقدم هذا العام، على غرار السنوات السابقة، لا يفتقر إلى الطموح للسعي إلى تحقيق الهدف المقترح في عنوانه فحسب، بل حتى إنه يشكل الآن خطرا بسعيه إلى تغيير الصيغة المتفق عليها بتوافق الآراء في منتديات نزع السلاح النووي، مما يهدد سلامة الصكوك الأساسية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإنه يحاول تغيير نموذج الصيغة المشتركة التي استخدمناها جميعا، من أجل القضاء على أولوية الحاجة إلى نزع السلاح النووي مقابل سعي غامض إلى شروط تفتقر إلى دقة التحديد تحقيقاً لهدفنا الذي لا غنى عنه. وإجراء تحليل لجميع الفقرات الإشكالية لمشروع القرار سيتجاوز الدقائق الـ١٠ المحددة لتعليل التصويت، ولذلك سأركز على تلك التي تتضمن أمثلة صارخة ع لما سلف ذكره.

فيما يتعلق بالفقرة الثانية عشرة من الديباجة، فقد أكدت هذه الفقرة مجددا قبل عام ((انظر القرار ٤٩/٧١)) أن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي هو الذي يعزز نظام عدم الانتشار، وكان مقطعا هذا تسلسلا زمنيا منطقيا وتشاطره الجميع. وفي هذا العام، حذفت الإشارة إلى نزع السلاح النووي ولم تبق إلا الإشارة إلى عدم الانتشار. لماذا أقدم المقدم الرئيسي لمشروع القرار على حذف الإشارة الواضحة إلى نزع السلاح النووي؟ ألم يعدُ يؤمن أن ثمة حاجة إلى ذلك؟ ألم يعد نزع السلاح النووي بعد الآن أساسياً لتحقيق السلام والأمن الدوليين؟

فيما يخص الفقرة ٢، أكدّ مشروع القرار مجددا قبل عام التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإزالة الكاملة لترسانات أسلحتها النووية بغية تحقيق نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا العام، أُلغي هذا الالتزام الواضح الوارد في الوثائق الختامية للمؤتمرين الاستعراضين لعامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، وحُذفت الإشارة إلى المادة السادسة من المعاهدة. فبموجب أي سلطة الآن يمكنهم تغيير الالتزامات المتعهد بها في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠؟ ومنذ متى باتت الإشارة إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير مناسبة؟

وفيما يتعلق بالفقرة ٣، دعا القرار ٤٩/٧١ قبل عام الدول الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ التدابير المتفق عليها خلال مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وفي هذا العام، حذفت الإشارات إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال تلك المؤتمرات. ألم تعد هناك حاجة إلى هذه التدابير، رغم أنه من الواضح أنها لا تزال سارية المفعول؟ هل يريد مقدمو مشروع القرار صرف الانتباه عن استمرار عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للالتزامات التي تعهدت بها في تلك المؤتمرات؟ وهل يجب علينا أيضاً أن نضع جانبا موضوع التمديد اللانهائي للمعاهدة، الذي اتُفق عليه في مؤتمر عام ١٩٩٥؟

فيما يتعلق بالفقرة ٩، شُجعت، قبل عام، أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية على الشروع في مفاوضات بشأن مواصلة تخفيض ترساناتها. وفي هذا العام، بالكاد تُشجع على تهيئة الظروف الملائمة، للشروع، ربما،للشروع في هذه المفاوضات العاجلة. من أين أتت تلك الشروط؟ أليس استمرار وجود هذه الأسلحة ما يسبب حالة انعدام الأمن؟

وفيما يتعلق بالفقرة ١٠، دعت الفقرة قبل عام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة

النووية والقضاء عليها. وفي هذا العام، أضيف شرط غير مسبوق، حيث يطلب من جميع الدول التخفيف من حدة التوتر الدولي، وتعزيز الثقة، وتهيئة الظروف التي من شأنها إتاحة مواصلة تخفيض هذه الأسلحة. ما النية وراء هذا الشرط غير المسبوق؟ أهي نقل المسؤولية عن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي لتتحملها الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة؟ أليس من الواضح نوعا ما أن مشروع القرار هذا والأفكار التي أدرجت فيه هذا العام تتسبب في زرع الريبة بين الدول بشأن الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح؟ ليست معاهدة حظر الأسلحة النووية هي التي من شأنها أن تفكك وحدة هذه اللجنة. بل ما يهز الثقة في الواقع هو إدراج صيغة جديدة لم يتم الاتفاق عليها وتغيير الصياغة.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٩، كررت هذه الفقرة قبل عام الدعوة التي وجهناها جميعاً ونواصل توجيهها إلى الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ للتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.

وفي هذا العام تشير الفقرة إلى الوقف الاختياري للتجارب النووية وإلى الحالة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدعو تلك الدولة وحدها إلى توقيع المعاهدة والتصديق عليها. وقد كان العيب في الاقتراح الجديد واضحا جدا حتى أنه بالأمس فقط أضاف المقدم الرئيسي لمشروع القرار صيغة جديدة للفقرة ٢١، وهي صيغة تعترف اعترافا فاترا جدا بالدعوة التي تُوجه بصورة تقليدية إلى تلك الدول الثماني ولكن دون أن توجهها فعلا.

وقد أدانت إكوادور بعبارات قاطعة التجارب النووية التي أُجريت مؤخرا، غير أن دخول المعاهدة حيز النفاذ لا يعتمد على دولة واحدة وإنما على ثماني دول. فلماذا إذن هذه الخيفة الخشية من توجيه الدعوة إلى جميع الدول الثماني بالقدر نفسه من الوضوح؟ وما هو السبب الذي يضعف الدعوة إلى بدء نفاذ تلك المعاهدة الرئيسية؟

ولهذه الأسباب وغيرها، لن يؤيد وفد إكوادور اعتماد مشروع القرار هذا العام.

السيد غابريالس (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت هولندا معارضة لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه. وبالرغم من أننا نؤيد هدف المعاهدة – إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية – وشاركنا بنشاط، وعلى نحو بناء في المفاوضات، فإنه لا يمكننا أن نؤيد النص الذي تمخضت عنه تلك المفاوضات. وتتمثل الأسباب الرئيسية وراء ذلك الموقف في أننا نرى أن أحكام تلك المعاهدة لا تتسق مع التزاماتنا بصفتنا عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي. هذا علاوة على المشاكل المتعلقة بالتحقق من أحكامها، والشكوك في مدى فعاليتها في الإسهام في إزالة الأسلحة النووية، والشواغل المثارة بشأن صلتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولتلك الأسباب لا يمكننا في هذه المرحلة تأييد أي صيغة واردة في مشاريع قرارات اللجنة الأولى التي ترحب بمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن موقف هولندا إزاء نزع السلاح النووي ما زال ثابتا ولم يتغير. وسنواصل العمل لإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية تمشيا مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبذلك، فإن هولندا لا تزال ملتزمة بسد الثغرات في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك جميع الشواغل المحيطة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية وآثارها المحتملة. وسنواصل البحث بصورة مشتركة عن سبل جديدة لدعم التثقيف والبحث عن حلول ابتكارية في مجال نزع السلاح، فضلا عن مواصلة العمل لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار بكل ما في وسعنا.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سيمتنع الوفد البرازيلي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/72/L.35 المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. وإذ نتشاطر مع مقدميه

الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي بالكامل، فإن التعديلات وعدم الطموح الذي اتسم به مشروع قرار هذا العام، مقارنة بالنسخ السابقة منه، يشكلان انتكاسة مخيبة للآمال في مساعينا الرامية إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وبالرغم من أن مشروع القرار هذا يجدد الالتزام العالمي بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فإنه لا يشير إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخرا – بوصفها معلما رئيسيا في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن غير المفهوم ألا تكون هناك أي إشارة إلى صك دولي ملزم قانونا كهذا وقد اعتمدته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وحظي بتأييد كبير من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني الذي أعرب عن تأييده الكامل لهدف نزع السلاح النووي، ونال للاعتراف بذلك بجدارة جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧.

وقد ساورنا القلق إزاء تخفيف العديد من الأحكام المتعلقة بنزع السلاح النووي في مشروع قرار هذا العام. وفي الفقرة ٢، حذفت إشارة محددة إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين تم تحريف التعهد الصريح الذي أعلنته الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، على النحو المنصوص عليه في الوثائق الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ولم تعد الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار تنص على الفكرة التي لا جدال فيها القائلة بأن التقدم في نزع السلاح النووي سيسهم في توطيد النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وهو أمر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن حذف الدعوة الموجهة إلى الدول في الفقرة ٣ بشأن تنفيذ الخطوات المتفق عليها في الوثائق الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ وكذلك المؤتمرين الاستعراضيين للمعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ يعد خسارة كبيرة. ويشير حذف أي إشارة صريحة إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار في أي من فقرات المنطوق إلى عدم الالتزام بتلك الوثائق، ومن ثم يتعارض مع التوصل إلى نتائج ناجحة في الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فليس بوسع البرازيل أن تؤيد أي تراجع فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن نواصل حث جميع الدول، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على اتخاذ مبادرات فردية للتوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير ودون انتظار قيام أي دولة أخرى بذلك. وفي حين نشيد بالجهود التي بذلها المقدم الرئيسي في عرض التعديل الشفوي لتلك الفقرة، فإن صياغتها تشكل تراجعا غير مقبول مقارنة بالنسخ السابقة من هذا القرار.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢٨، فإننا نكرر القول بأنه ينبغي أن تشمل صياغتها تماما الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ولا سيما الإجراء ٣٠ من خطة عملها الذي ينص على أنه ينبغي تطبيق بروتوكولاتها الإضافية فورا وعلى الصعيد العالمي بمجرد تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وكان ينبغي أن يكون النص أكثر طموحا في جوانب أخرى أيضا، وكان يجب أن يشمل، في جملة أمور، الإشارة إلى أهمية أن تشمل المعاهدة بشأن المواد الانشطارية المخزونات الموجودة والمستقبلية ليس لما يحقق أغراض عدم الانتشار فحسب، بل للنهوض بنزع السلاح أيضا.

وبالنظر إلى المسائل التي ذكرتها للتو، فإننا نأسف لعدم تمكننا من تأييد مشروع القرار هذا العام. ونأمل أن يقدم المقدمون الرئيسيون لمشروع القرار في المستقبل نصا لا يتعارض مع التزامات نزع السلاح النووي التي سبق الاتفاق عليها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ألتمس سماحكم، سيدي الرئيس، بتلاوة ثلاثة تعليلات للتصويت قبل التصويت في إطار هذه المجموعة.

سيصوت وفد بلدي معارضا لمشروع القرار A/C.1/72/L.2 بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. ومثلما أبلغنا اللجنة في الماضي، فلا يمكننا تأييد مشروع هذا القرار لأننا نرى أن أغراضه تتعارض مع تعزيز الهدف الهام المتمثل في تحقيق شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وهو الهدف الذي ما زلنا نؤيده بقوة. وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن إحراز التقدم نحو إنشاء منطقة كهذه إلا عن طريق الحوار المباشر القائم على توافق الآراء بين دول المنطقة. وندرك أن هناك الكثير من الحقائق السياسية والأمنية التي لا تزال تعرقل ذلك الحوار، بما في ذلك انعدام الثقة بين الدول الإقليمية، واستمرار النزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة، واستمرار إيران في تطوير تكنولوجيا القذائف التسيارية ونشرها على نحو مزعزع للاستقرار ودعم الإرهاب، واستمرار عدم امتثال سوريا لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية من قبل سوريا والجهات الفاعلة من غير الدول، وعدم اعتراف كثير من دول المنطقة بإسرائيل.

وليس السبيل إلى النهوض بهدفنا المشترك السعي إلى اعتماد قرارات ذات دوافع سياسية تستهدف دولة بعينها لتوجه إليها الانتقادات في حين تتجاهل الحقائق السياسية والأمنية التي لا تزال تعوق التقدم الذي ننشده. ولن يؤدي نهج كهذا إلا إلى تقويض الثقة بين دول المنطقة. وما زلنا نحث جميع تلك الدول على مواصلة الحوار المباشر مع جيرانها الإقليميين دون مزيد من التأخير أو أية شروط مسبقة، فضلا عن تحمل المسؤولية عن تحقيق ذلك الهدف الهام بطريقة بناءة وتعاونية. ومن جانبها، لا تزال الولايات المتحدة على استعداد لدعم الحوار الإقليمي المباشر القائم على مبادئ التوافق والاحترام المتبادل.

وأتكلم الآن باسم المملكة المتحدة وفرنسا وبلدي، الولايات المتحدة، وأود أن أعلل تصويتنا معارضين لمشروع القرار A/C.1/72/L.5، بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ومشروع القرار A.C.1/72/L.17 بشأن الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد تحجج الكثيرون بأن هناك عواقب إنسانية مدمرة قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية.

نحن نتفق مع ذلك، ولكن لا العواقب ولا الشواغل جديدة. إذ تتضمنها ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وهي مدرجة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨. والسؤال هو: ما هي الاستنتاجات التي يمكننا استخلاصها؟

ويزعم بعض أولئك الذين يواصلون تعزيز خطاب العواقب الإنسانية أن السبيل نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي هو حظر حيازة الأسلحة النووية واستخدامها الآن، حتى وإن كانت تلك الدول الحائزة للأسلحة لا تؤيد الحظر غير ملزمة به. ونرى أن هذا النهج تشوبه كثير من العيوب. ونعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تهدد بتقويض عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال جعل التوصل إلى توافق في الآراء أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلا. وعلاوة على ذلك، تهدد معاهدة حظر الأسلحة النووية بخلق بيئة تؤدي إلى عالم أقل أمناً، كذلك الذي عشنا فيه قبل أن تدخل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ وتصبح صكّا عالميا تقريباً. ففي ذلك الوقت، ثمة مناطق عديدة واجهت احتمال انتشار الأسلحة النووية، وشكل عدم اليقين والريبة عائقاً حال دون الوصول إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن معاهدة الحظر تغفل الاعتبارات الأمنية اللازمة لنزع السلاح النووي ولن تقضي على سلاح نووي واحد. بل إنها تؤثر سلباً

في تنفيذ وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار من جميع جوانبه معمّقةً الانشقاق بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإننا ملتزمون بمواصلة سعينا إلى تحقيق هدفنا الأسمى وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ونحن نعمل في هذا المجال، على النحو الوارد في بياناتنا الوطنية ذات الصلة المدلى بها سابقا خلال الجلسة. بيد أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وصونه لا يمكن أن يتم بمعزل عن الشواغل الأمنية الدولية الحقيقية التي نواجهها. ونعتقد أن اتباع نهج يعالج التحديات التي تواجه البيئة الأمنية الدولية وتجعل الردع النووي ضروريا هو السبيل الوحيد للجمع بين ضرورات نزع السلاح العام والكامل وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصون الاستقرار العالمي. وبالعمل معا، يمكننا أن نهيئ الظروف التي تُغنينا عن الأسلحة النووية.

وأخيراً، أود أن أعلل التصويت باسم المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة فيما يخص مشروع القرار A/C.1/72/L.6 المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“. يرحب مشروع القرار باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه. لم تشارك حكومة بلدي في المفاوضات بشأن نص معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتماده لأنه يستند إلى افتراض خاطئ مفاده أنه بالإمكان تحقيق نزع السلاح النووي دون معالجة التحديات الأمنية الحقيقية التي تجعل الردع النووي أمراً ضرورياً. ويبقى اتباع نهج متوازن وعملي، يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية السائدة السبيل الواقعي الوحيد لإحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، مع تعزيز السلام والاستقرار الدوليين. لقد أحرزنا تقدما هائلا في خفض ترساناتنا النووية. بيد أن التصدي لمزيد من الاحتمالات في مجال نزع السلاح النووي يجب أن يأخذ كذلك في الحسبان جميع العوامل، بما فيها تلك التي يمكن أن تؤثر في السلام والاستقرار الدوليين، وهو ما لا يمكن لنهج بالكاد يركز على البعد الإنساني أن يحققه.

وتهدد أحكام معاهدة الحظر بتقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل حجر الزاوية في النظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويصحّ هذا بوجه خاص بالنسبة إلى المادة ١٨ من معاهدة الحظر التي تنص بوضوح على أن المعاهدة تحل محل الصكوك القانونية الدولية القائمة، بما في فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تفرض المعاهدة الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفه معيارا من معايير الانضمام. فبوسع بلد ما الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وما تتطلبه من ضمانات بذريعة أنه ينضم إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

والمعاهدة لا تعالج التحديات الحقيقية لنزع السلاح النووي. إذ تطلب من الأطراف الإعلان عمّا كانت تحوزه سابقاً من أسلحة نووية دون الإعلان عن برامجها السابقة للأسلحة النووية. سوف تقسّم المجتمع الدولي وتضعف الصكوك والهياكل القائمة التي تعدّ حاسمة لإحراز تقدم ملموس ويمكن التحقق منه في مجال نزع السلاح النووي. ولا تشمل معاهدة الحظر أحكاماً جادّةً خاصة بالتحقق. ويؤيد الحكم معيارا لطالما اعتُبر غير كاف، بدل اشتراط الانضمام إلى البروتوكول الإضافي الذي يُشكل، إذا ما اجتمع بالضمانات الشاملة، معيار التحقق المعتمد حاليا والمقبول على نطاق واسع.

ولهذه الأسباب وغيرها، نعارض بشدة المعاهدة. وبالرغم من أن المعاهدة تحمل عنوان ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“، فقد تم التفاوض بشأنها وإبرامها في غياب مشاركة أي دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. لن يغير اعتماد معاهدة الحظر أو بدء نفاذها التزاماتنا القانونية فيما يتعلق بالأسلحة النووية، ونحن لا نقبل أن تشكل المعاهدة قانونا دوليا عرفيا أو أن تسهم في تطويره. إن التركيز على نزع السلاح النووي سيوجه على

نحو أحسن صوب العمليات القائمة الرامية إلى وضع تدابير عملية وفعالة بشأن نزع السلاح من شأنها أن تساعد على تهيئة الظروف لإحراز تقدم مستدام. ويجب أن نعمل معاً وأن نسعى إلى وضع نهج شامل. إن تعددية الأطراف الفعالة تستدعي أن يبذل جميع أصحاب المصلحة جهودا جبارة لتحقيق التقدم من خلال الحوار البناء والتوصل إلى توافق في الآراء.

ولتلك الأسباب، سوف نصوت معارضين لمشروع القرار ولن نؤيد أياً من الإشارات الأخرى الصريحة أو الضمنية إلى معاهدة الحظر في أي مشروع من مشاريع القرارات الأخرى.

السيد كيم إن – شول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلل تصويتنا على مشاريع القرارات A.C.1/72/L.10، و A/C.1/72/L.28 و A/C.1/72/L.57.

لقد أعربنا مرات عديدة عن موقفنا من مسألة نزع السلاح النووي. إننا ندعم اتباع نهج تدريجي من أجل تحقيق نزع سلاح شامل وفعال وعملي ومستدام في إطار نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح القائم، على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية والشواغل الأمنية المشروعة. ولا يسعنا أن نؤيد الأحكام التي تشير إلى معاهدة معينة في مشاريع القرارات التي لا تتوافق مع هذا الموقف.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لشرح موقف وفد بلدي إزاء مشروع القرار A.C.1/72/L.1، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط“، ومشروع القرار A/C.1/72/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“.

ومن المعروف جيداً أن فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط اقترحتها إيران في عام ١٩٧٤. ومنذ ذلك الحين، تعتمد الجمعية العامة سنويا مشروع قرار لدعم تحقيق هذه المبادرة. ومنذ عام ١٩٨٠، اعتُمد مشروع قرار بتوافق الآراء، مما يعكس الدعم المجتمع الدولي للدول بأسره دعماً كاملاً إنشاء تلك المنطقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن انضمام جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمثل الشرط الأساسي الأهم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة، يواصل النظام الإسرائيلي، بوصفه الدولة الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، رفضه الانضمام إليها رغم النداءات الدولية الطويلة الأمد. وعلاوة على ذلك، فإنه يعترض بعناد على جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنشاء المنطقة.

ومن بين تلك المساعي اعتماد قرار منفصل بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، الذي كان جزءا أساسيا وأصيلاً من حزمة التمديد اللانهائي للمعاهدة. ومرة أخرى، بُذلت جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ هذا القرار عبثاً، بما في ذلك خطة العمل ذات الصلة بمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ويعزى ذلك حصراً إلى رفض النظام الإسرائيلي المشاركة في مؤتمر عُقد في هلسنكي في ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

حتى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ لم يتمكن من اعتماد وثيقة نهائية بسبب سياسات إسرائيل المعاندة، التي تحظى بدعم الولايات المتحدة تحديداً. وقد شكر رئيس الوزراء الإسرائيلي، عقب المؤتمر الاستعراضي مباشرة، مسؤولي الولايات المتحدة على اتخاذهم ذلك الموقف مما أثبت مرة أخرى أن النظام هو العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا. ولا يشير ذلك أيضاً بوضوح إلى النفاق الذي تتسم

به سياسات الولايات المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلاً عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط فحسب، بل ويبرهن كذلك على أن الولايات المتحدة تتجاهل ببساطة آراء جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقريبا، لا لشيء إلا لإرضاء الجهة الوحيدة التي ليست طرفا في المعاهدة في الشرق الأوسط، وهي النظام الإسرائيلي.

ومن شأن هذه السياسات القصيرة النظر أن تدفع النظام الإسرائيلي دفعا إلى أن يُبقي بعناد على الوضع القائم، ويستمر في تهديد جيرانه والمنطقة، وتجاهل دعوات المجتمع الدولي المتكررة له إلى الامتثال للمبادئ والأعراف الدولية.

ويتمثل أحد أقوى مصادر الدعم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في حركة بلدان عدم الانحياز. ويتبين الموقف الأخير للحركة إزاء هذا الموضوع في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات في حركة بلدان عدم الانحياز، والذي أعربت فيه ١٢٠ دولة مشاركة

> ”عن قلقها البالغ إزاء حيازة إسرائيل للقدرة النووية، وهو ما يشكِّل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانت إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين ترسانات نووية.“

> ”وكان من رأي الوزراء أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تشهد اختلالاً كبيراً متواصلاً في توازن القدرات العسكرية، لا سيما من خلال حيازة الأسلحة النووية، وهو ما يسمح لطرف واحد بتهديد جيرانه والمنطقة برمتها.“

إن التصدي للتهديد الذي يشكله برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي للسلام والأمن الإقليميين والدوليين يتطلب اتخاذ إجراءات مجدية. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أيضا الدول المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط أن تمارس أقصى الضغوط على النظام الإسرائيلي لحمله على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجميع الصكوك الدولية الملزمة قانونا التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. ويمثل هذا الحد الأدنى المطلوب لإنشاء شرق أوسط خال من جميع أسلحة الدمار الشامل.

ومن جانبها، فقد أظهرت جمهورية إيران الإسلامية، تأييدها وتصميمها القوي على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال التصديق على جميع المعاهدات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل – وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية – ومن خلال التنفيذ الكامل لأحكامها. ولا نزال ملتزمين بإنشاء هذه المنطقة، وسنواصل العمل من أجل تحقيق ذلك.

لذلك، وكما حدث في سنوات سابقة، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار A.C.1/72/L.1 الذي يبرهن مرة أخرى على التأييد الدولي القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وسنصوت مؤيدين أيضا لمشروع القرار A/C.1/72/L.2 الذي يسلط الضوء على شواغل المجتمع الدولي إزاء الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية التي تحوز عليها إسرائيل.

السيد وانغ تشانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيصوت الوفد الصيني معارضا لمشروع القرار A/C.1/72/L.35 المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. ونلاحظ أن هناك تحديثات في مشروع القرار المقدم هذا العام. ومع ذلك، فلا تزال هناك عموما فجوة بين مشروع القرار وموقف الصين المبدئي بشأن مسائل نزع السلاح النووي. وعلى وجه الخصوص، هناك أيضا ثغرات كبيرة بالإضافة إلى تلك المسائل. وأود أن أوضح بعضا من مواقف الصين المبدئية.

أولا، بالنسبة للفقرة ٢٠، تؤمن الصين إيمانا راسخا بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد المناسب للتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولا بد من التوصل إلى خطة عمل شاملة ومتوازنة وبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هذه على أساس ولاية شانون. فليس لقرارات الوقف تعاريف أو نطاقات عمل واضحة، فضلا عن أنه لا يمكن التحقق منها. وبالتالي، فإن أهميتها الجوهرية ضئيلة للغاية. بل على العكس من ذلك، يمكن أن تقوض الولاية السياسية للمجتمع الدولي للتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ثانيا، فيما يتعلق بالتفجيرات النووية التي حدثت في هيروشيما وناغازاكي، فإنها تمثل دون شك مأساة تاريخية. ونعرب هنا عن تعاطفنا مع سكان المدينتين لما قاسوه من معاناة. ومع ذلك، ترى الصين أنه من غير المناسب تسليط الضوء على ذلك الحدث التاريخي وحده. وما برحت الصين تؤيد الحظر الشامل للأسلحة النووية وإزالتها بالكامل. ونحن نتفهم الشواغل الإنسانية التي تساور بلدانا بعينها، بيد أننا لا نريد لهذه المسألة أن تستخدم من جانب عدد من البلدان أداة لتفسير الماضي، بل والأسوأ من ذلك، أداة لتشويه التاريخ. ومن دواعي الأسف أن أحد البلدان قد اختار أن ينظر إلى التاريخ بصورة انتقائية بتسليط الضوء على جانب وقوع الضحايا والتقليل بل والتهرب من الطبيعة الافتراسية الضارية، فضلا عن المسؤولية المرتبطة بها التي تقع على عاتق البعض. ويحدو الصين الأمل في أن ينظر البلد المعني في التاريخ ويفكر في الماضي بشكل موضوعي، ويسهم في صون السلم والأمن الدوليين عن طريق اتخاذ إجراءات فعلية في الميدان.

السيد محمود (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أحاطت جنوب أفريقيا علما، ببالغ الأسف، بمضمون مشروع القرار A/C.1/72/L.35، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ الذي يشير إلى انحراف خطير عن مشروع القرار الذي اعتمد بالتصويت خلال الدورات السابقة للجنة الأولى. وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق بشكل خاص إزاء الأثر المحتمل لمشروع القرار على نزاهة عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والجهود الرامية إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد لوحظ مع القلق أنه مقارنة بقرار العام الماضي، فإن التغييرات لا تسعى إلى فرض شروط على تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والالتزامات ذات الصلة المتعهد بها خلال مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل تطرح أيضا صياغة تحيد كثيرا عن تلك المتفق عليها بتوافق الآراء في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار، على نحو يقوض التعهدات بتنفيذ الالتزامات التعاهدية. وبدلا من أن يدعم تسريع تنفيذ الالتزامات أو يجدد العزم على تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فإن مشروع القرار يبدو وكأنه يقلل من تلك الالتزامات. وبذلك، يمكن أن يهيئ الفرصة للآخرين أيضا لوضع الشروط على تعهداتهم أو إعادة تفسيرها، فضلا عن القرارات التي تم الاتفاق عليها خلال المؤتمرات الاستعراضية للمعاهدة في الأعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٠، و ٢٠١٠. ويمكن لهذه الجهود أن تتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه في المعاهدة.

ونلاحظ أيضا مع القلق أنه على الرغم من دفع مقدمي مشروع القرار هذا بأن نزع السلاح النووي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتباع نهج منتظم وتدريجي، فإن مشروع القرار يعيد تفسير التعهدات الرسمية التي قطعتها الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية. وما فتئت جنوب أفريقيا تحذر من أن الجهود التي تبذلها بعض الدول لإعادة تفسير أحكام معاهدة عدم الانتشار وتعهداتها – فضلا عن ميل البعض إلى التركيز حصرا على بعض جوانب المعاهدة المفضلة لديهم – أو فرض الشروط على

تنفيذ الالتزامات والتعهدات، يمكن أن تقوض المعاهدة بصفتها أساسا لنظام عدم الانتشار النووي. وقد تسبب ذلك في حدوث انقسامات بدلا من أن يوحد الدول الأطراف في المعاهدة بغية تحقيق أهدافنا المشتركة. وإذا ما كانت الدول الأطراف ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار وتود استعادة الثقة فيها، فإن عليها أن تدعم التنفيذ الكامل وغير التمييزي لجميع الالتزامات التعاهدية ومختلف الالتزامات والتعهدات الرسمية المختلفة المتخذة في ذلك الصدد في المؤتمرات الاستعراضية.

وبالنظر إلى استمرار التزامنا بمعاهدة عدم الانتشار ومصداقية عملية استعراض المعاهدة، لن تستطيع جنوب أفريقيا تأييد مشروع القرار هذا العام. ونأمل أن يعالج مقدمو المشروع تلك الشواغل إذا ما قرروا تقديم مشروع القرار في الدورات المقبلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.